تحليل هيكليّة السلع المشمَّلة في برنامج إحلال بدائل المستوردات والنتائج المتوقعة له في سورية

ياسمين قيروط [*] بإشراف د. أيهم أسد [**]

الملخص

يهدف البحث إلى تحليل طبيعة عدد من المواد المُستهدفة في برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية، وتحديد عوامل نجاحه، والمعوّقات التي تقف حائلاً أمام تنفيذه، وتوقع أهم نتائج العمل به، وتوقع المدة الزمنية اللازمة لبدء تحقيق نتائجه. ولتحقيق أهداف البحث تمَّ اعتماد أداة المقابلة مع المشاركين في وضع البرنامج والمُستهدفين فيه من فلاحين وصناعيين ومستثمرين.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أنَّ العمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات يدعمُ إقامة صناعات جديدة ويحفِّز الصناعات القائمة على التوسع، ويخفِّض من نسب البطالة، ويساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين. وأنَّ من أهم معوّقات العمل بالبرنامج هو عدم الاستقرار الاقتصادي والعقوبات أحادية الجانب المفروضة على سورية، والتعقيدات الإدارية والإجرائية في الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة، إضافةً إلى بعض التعاميم والقرارات الحكومية التي تتعارض مع العمل به، وتوفر حوامل الطاقة واستمراريتها. ويحتاج البرنامج إلى حوالي 5 سنوات على الأقل لتحقيق النتائج المرجوة منه.

الكلمات المفتاحية: برنامج إحلال بدائل المستوردات، عوامل النجاح، معوّقات العمل بالبرنامج.

[*] طالبة دراسات عليا–شهادة عليا في الإدارة العامة– المعهد الوطني للإدارة لعامة.

[**] دكتوراه في لاقتصاد– عضو هيئة تدريسية في المعهد الوطني للإدارة لعامة.

An Analysis of the Commodity Structure Included in the Import Substitution Program and Its Expected Outcomes in Syria

Abstract

The research aims to analyze the nature of a number of targeted materials in the import substitution program in Syria, determine the factors of its success, and the obstacles that hinder its implementation, predict its most important outcomes, and anticipate the time required to achieve its outcomes. In order to achieve the objectives of the research, the interview tool was adopted with the participants in the development of the program and the targeted farmers, industrialists and investors.

Among the most important findings of the research is that the implementation of the import substitution program supports the establishment of new industries, stimulates existing industries to expand, reduces unemployment rates, and contributes to improving the standard of living for citizens. Also, among the most important obstacles of implementation the program is the economic instability and the unilateral sanctions imposed on Syria, and the administrative and procedural complications in obtaining the necessary licenses and approvals. In addition to some governmental circulars and decisions that contradict its implementation and availability of power carriers and its sustainability. The program needs at least 5 years to achieve the desired results.

Key Words: Import Substitution Program, Success factors, Obstacles of implementation.

أولاً–المقدِّمة:

ظهرت سياسة إحلال بدائل المستوردات، والتي تعتبر أحد استراتيجيَّات التصنيع المؤدية للتنمية الاقتصادية وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سعت الدول النامية وخاصة دول أمريكا اللاتينية، التي عانت من كساد صادراتها وتوقف خطوط الشحن التجاريَّة خلال الحرب العالميَّة الثانية، من خلالها إلى تغيير سياستها التجاريَّة في سبيل الوصول إلى أسعار مواد أوليَّة مرتفعة، وإقامة صناعات محليَّة تُغني عن الاستيراد من الدول المتقدمة. وكانت الدول النامية تقوم بتصدير المواد الأوليَّة إلى الدول المتقدمة بأسعار زهيدة، وتستورد منها المواد المصنَّعة والآلات بأسعار مرتفعة، الأمر الذي عمَّق حالة الاختلالات البنيويَّة وما أنتجته من فقر في هذه البلدان، بالإضافة إلى خلق حالة من التبعيَّة الاقتصاديَّة للدول المتقدمة.

ولاقت هذه السياسة رواجاً بين الدول النامية كغيرها من السياسات الاقتصادية البنيوية، خاصة وأنها تشكل مخرجاً مقبولاً لتعزيز التنمية الاقتصاديَّة بالاعتماد على التصنيع المحلي والسياسات الحمائيَّة، حيث طبقتها العديد من الدول، ومنها دول البريكس، وكوريا الجنوبية وفنزويلا والصين واليابان.

وقد طُرحت فكرة برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية – في سياق الاعتماد على الذات – كحل لمشكلتي ارتفاع فاتورة الاستيراد وانخفاض الإنتاج المحلي من السلع والمنتجات.

ثانياً–مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد السوري من اشتداد العقوبات الاقتصادية القسريَّة (أحادية الجانب) المفروضة عليه، الأمر الذي يساهم في استمرار التضييق على التجارة الدولية بينه وبين دول العالم، وفي ظل ارتفاع فاتورة المستوردات واستنزاف القطع الأجنبي، وفي الوقت الذي تتوافر فيه الكثير من المقومات الوطنية من موارد طبيعية وبشريّة داخل حدود الاقتصاد، فقد بات من الضروري الاستفادة منها من

أجل تقليل الاعتماد على الاستيراد وإعادة دوران العملية الانتاجية في كل القطاعات الاقتصاديّة. ويأتي برنامج إحلال بدائل المستوردات الذي اعتمدته الحكومة السوريّة عام 2019 كأحد السياسات التنموية التي تُرسِّخ مبدأ الاعتماد على الذات من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج. لاسيما وأنَّ البرنامج يستهدف الكثير من المواد والقطاعات الانتاجية (صناعيّة-زراعيّة)، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل السؤال التالي: هل سيُحقق برنامج إحلال بدائل المستوردات النتائج المتوقعة منه.

وأسئلة البحث هي:

1. ماهي عوامل نجاح برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية؟
2. ماهي معوّقات العمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية؟
3. ما هي النتائج المتوقعة من العمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية؟
4. ما هي المدة الزمنيَّة المتوقعة لبدء تحقق نتائج برنامج إحلال بدائل المستوردات؟

ثالثاً-أهميّة البحث:

تأتي أهميّة القيام بهذا البحث لمعرفة النتائج المتوقعة من برنامج إحلال بدائل المستوردات، وماهي العوائق التي تقف في سبيل تحقيقها، ومعالجتها من قبل المعنيين في الجهات الحكومية. وتتجلى أهميّة البحث من كونه الأول في هذا المجال لجهة حداثة العمل بالبرنامج في المرحلة الحاليّة في سورية، وهو يشكل القاعدة التي يمكن للباحثين الاعتماد عليها في بناء أبحاثهم، ودراسة آثار العمل بالبرنامج ومدى نجاحه في تحقيق أهدافه. كما تكمن أهميّة هذا البحث العمليّة في توفير تحليل وصفي عن خصائص السلع والقطاعات المُستهدفة في البرنامج من جهة، وما هي المواد الأكثر جاذبيّة بالنسبة للمستثمرين من جهة أخرى، وتحديد عوامل النجاح، والقيود والعراقيل المحيطة، وتقديمها إلى المعنيين في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للاستفادة منها في العمل على تعزيز عوامل

نجاح البرنامج، وحل المشكلات والعقبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق الغاية المرجوة منه.

رابعاً–أهداف البحث:

1. تحليل طبيعة المواد المُشمَّلة في برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية.
2. تحليل طبيعة القطاعات المُشمَّلة في برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية.
3. تحديد عوامل نجاح برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية.
4. تحديد معوّقات العمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية.
5. تحديد النتائج المتوقعة من العمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات.
6. تحديد المدة الزمنيّة لبدء تحقيق نتائج تطبيق برنامج إحلال بدائل المستوردات.

خامساً–حدود البحث:

تمَّ إجراء البحث في الجمهوريَّة العربيَّة السوريَّة، خلال الفترة الواقعة بين شهر أيلول وشهر تشرين الثاني من عام 2020.

سادساً –مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائيَّة:

- **السعر الاسترشادي للمستوردات:** هو السعر الذي يتم تسعير المواد المستوردة وفقه، بحيث يتمُّ مقارنة سعر المادة المستوردة بأسعارها العالميّة، ومن ثم يتم تقدير السعر لهذه المادة وفقاً للأسعار العالمية. وتقوم الدول برفع الأسعار الاسترشاديَّة لبعض المواد في إطار سياساتها الحمائيَّة وإجراءاتها الرقابية.
- **الضميمة:** هي مبلغ نقديّ مقطوع يُفرض على عدد من المواد المستوردة والتي يوجد لها مثيل في الإنتاج المحلي، كي تدخل هذه المواد إلى السوق المحلي بسعر أعلى من سعر المنتج المحلي، وذلك في ظلِّ اتباع سياسة حمائيَّة للمنتجات المحلية.

سابعاً –الدراسات السابقة:

1. دراسة (حميدة، 2018) [5] بعنوان:

أثر إحلال الواردات وترقية الصادرات على النشاط الاقتصادي في السودان، دراسة تطبيقية على شركة جياد للسيارات المحدودة (2001–2015م)

هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى فحص أثر إحلال الواردات وترقية الصادرات على النشاط الاقتصادي في السودان، إضافةً إلى فحص أثر إحلال واردات سيارات شركة جياد على النشاط الاقتصادي في السودان وقياس متوسط معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقياس متوسط معدل النمو المركب لإحلال واردات السيارات لشركة جياد الصناعية. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والمنهج القياسي التطبيقي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بأنَّ معامل إحلال واردات سيارات شركة جياد ليس ذو تأثير قوي على الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب تذبذب الإنتاج خلال فترة الدراسة، كما توصلت إلى أنَّ معامل الصادرات له تأثير قوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتمويل المصرفي له علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2. دراسة (ADEWALE,A, 2017) [6] بعنوان:

Import Substitution Industrialization and Economic Growth-Evidence from the group of BRICS Countries

التصنيع بديل الاستيراد والنمو الاقتصادي– أدلة من مجموعة دول البريكس

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف محددات تصنيع بدائل المستوردات، وتحديد اتجاه السببيَّة بين تصنيع إحلال الواردات والنمو الاقتصادي، وإثبات وجود علاقة طويلة المدى بين تصنيع بدائل الواردات والنمو الاقتصادي في دول البريكس. واتبعت الدراسة المنهج القياسي، وتوصَّلت إلى عدد من النتائج منها: وجود علاقة قويَّة بين تصنيع بدائل المستوردات والنمو، وأنَّ تحسن الميزان التجاري سيؤدي إلى تحسن النمو أيضاً، وأنَّ انخفاض العمالة في قطاع الزراعة سيغذي النمو، كما توصلت الدراسة إلى ضرورة إدارة الرسوم الجمركيَّة على المستوردات بعناية بسبب آثارها السلبيَّة على النمو.

3. دراسة (الأشقر، 2016) [2] بعنوان:

سياسة إحلال الواردات الفلسطينية (تطبيق على بعض المنتوجات الفلسطينية)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع قطاع الصناعات الفلسطينية وأهميتها الاقتصادية ودراسة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي، والتعرُّف على المعوّقات والعراقيل التي واجهت قطاع الصناعة ومعرفة الطرق المؤدية إلى حماية وتعزيز وتطوير جودة المنتجات الفلسطينيّة مما يُمكنها من منافسة المنتجات المستوردة، ودراسة إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات وأسباب الفشل والمشاكل والصعوبات التي تواجهها والآليات الناجحة لتطبيقها. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي للدراسة إضافةً إلى المنهج القياسي. وقد توصَّلت الدراسة إلى عدد من النتائج وأهمها: غياب التوجه الواضح لعمليّة التنمية الاقتصاديَّة، إضافةً إلى التضارب بين المؤسسات الحكومية وعدم الدقَّة في البرامج والخطط والأهداف الاقتصاديَّة وانخفاض نسبة قدرة المنتج المحلي في نوعيّة ومدى توفر المواد الخام ومنافسة السلع الإسرائيليَّة، كما توصَّلت إلى قصور أداء الجهاز المصرفي في خدمة الاقتصاد الفلسطيني.

4. دراسة (BELOBRAGIN,V; BURAK,P; ZORKINA,T; ROSTANETS,V; MAGOMEDOV,S, 2016)

[7] **بعنوان:**

Topical Issues of the Theory and Practice of Import Substitution In The Russian Federation

قضايا موضوعيَّة لنظريَّة وممارسة بدائل الواردات في الاتحاد الروسي

ناقشت هذه المقالة آفاق تطوير الصناعات في روسيا الاتحادية في مجال استبدال الواردات، وتأثر تصنيع بدائل الواردات بالعقوبات الاقتصاديَّة المفروضة من قبل الغرب على روسيا، وقد تمَّت دراسة تأثير بعض القضايا النظريَّة وممارسة استبدال الواردات وتأثيرها على القدرة التنافسيَّة والتنمية المستدامة للمؤسسات والصناعات والبلد ككل. وتمَّ التوصُّل إلى عدد من النتائج والتي كان أهمها: ضرورة ضمان الشموليَّة في معالجة مشاكل استبدال الواردات، تنظيم

الإنتاج الخاص، تُعزّز سياسة استبدال الواردات النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط، يُؤثر استبدال الواردات على انخفاض القدرة التنافسيَّة، أهمية التركيز على جودة المنتجات في استبدال الواردات.

مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحاليَّة: قامت دراسة سياسة إحلال الواردات الفلسطينيَّة (تطبيق على بعض المنتوجات الفلسطينية) بدراسة إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات في فلسطين والمعوِّقات التي تعوّق تطبيقها، في حين قامت الدراسات السابقة الأخرى بدراسة آثار تطبيق سياسة إحلال الواردات على اقتصادات الدول المدروسة من خلال دراسة السلاسل الزمنيَّة للبيانات المدروسة، بينما تبحث الدراسة الحالية في عوامل نجاح تطبيق برنامج إحلال بدائل المستوردات وماهي المعوِّقات التي تقف حائلاً أمام تطبيقه، كما ترصد آراء المعنيين لتوقع النتائج المتوقعة من تطبيقه وذلك لحداثة تطبيق برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية.

ثامناً-الإطار النظري:

1.1 تمهيد:

يتناول الإطار النظري تعريف استراتيجيَّة إحلال المستوردات، مراحل تطبيق استراتيجيَّة إحلال المستوردات، أهداف تطبيق استراتيجيَّة إحلال المستوردات، عوامل نجاح استراتيجيَّة إحلال المستوردات، السلبيات والمحاذير من تطبيق استراتيجيَّة إحلال المستوردات، الدراسات السابقة.

1.2 تعريف استراتيجيَّة إحلال المستوردات:

تُعرَّف استراتجيَّة إحلال المستوردات بأنَّها استراتيجيَّة تشجيع التصنيع المحلي عبر الحد من مستوردات المنتجات المُصنَّعة [1]. وتُعرَّف [2] بأنَّها استراتيجيَّة أو سياسة تهدف إلى إشباع احتياجات السوق المحليَّة وتوفير الدولة الحماية للصناعات الناشئة لمنع منافسة المنتجات الأجنبيَّة للصناعات الوطنية ولضمان تحقيق المنتجين المحليين لأرباح مناسبة تشجعهم على الاستمرار في السوق.

كما أنها تعني التنميَّة الموجَّهة للداخل. كما يُعرَّف نمط التصنيع القائم على إحلال الواردات [3] بأنَّه النمط الذي ارتكز على إقامة صناعات تنتج سلعاً استهلاكية تحلُّ محل السلع المستوردة.

وبرأينا فإنَّ استراتيجيَّة إحلال المستوردات هي استراتيجيَّة تنمويَّة، تستهدف تحفيز إنتاج سلع ومواد زراعيَّة وصناعيَّة محليَّاً، من خلال تقديم كافة التسهيلات الداعمة للعمليَّة الإنتاجيَّة ولتحفيز المنتجين على الاستثمار في القطاعات والمواد التي ترغب الدول باستهدافها، للحصول على منتج محلي بديل يُغني عن المنتج المستورد، بما يساهم في زيادة الاعتماد على الذات والحد من الاعتماد على منتجات الدول الأخرى، وإعادة توجيه واستثمار الموارد المتاحة للدولة في القطاعات ذات الأولويَّة، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانات الاقتصاد المحلي وميزاته النسبيَّة.

1.3 مراحل تطبيق استراتيجيَّة إحلال المستوردات:

تمر استراتيجيَّة إحلال المستوردات عالمياً بمرحلتين أساسيتين، هما [2]:

- مرحلة صنع بدائل السلع الاستهلاكية: مثل صناعة الملابس والمواد الغذائية والأدوات المنزلية والأحذية، حيث لا تحتاج هذه الصناعات إلى تكنولوجيا متقدمَّة، وتؤدي إلى حدٍّ ما من تخفيف فاتورة المستوردات.
- مرحلة صناعة بدائل السلع المعمِّرة: مثل صناعة الآليَّات والصناعات الثقيلة والبتروكيماويات، وتحتاج هذه الصناعات إلى بُنى تحتيَّة محفّزة وإلى سوق تصريف، والأهم تحتاج إلى موارد ماليَّة ضخمة.
- وقد يكون هناك مرحلة وسيطة بينهما، تعتمد على تصنيع المواد نصف المُصنَّعة أو الوسيطة.

1.4 أهداف تطبيق استراتيجيَّة إحلال المستوردات [4] :

تهدف استراتيجيَّة إحلال المستوردات إلى عدد من الأهداف ومنها: الاعتماد على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي، تحقيق التنمية الاقتصاديَّة والاستفادة من

مميـزات التصـنيع المحلـي، دعـم وحمايـة الصـناعة المحليَّـة مـن المنافسـة مـع منتجـات الـدول الأجنبيَّـة، تخفـيض العجـز فـي الميـزان التجـاري وتخفيـف قـيم فـاتورة الاستيراد، تشغيل اليد العاملة المحليَّة.

1.5 عوامل نجاح استراتيجيَّة إحلال المستوردات [4] :

- وجـود مرجعيَّـة إداريَّـة قويَّـة تكـون مسـؤولة مباشـرةً عـن كـلّ مـا يتعلـق بالتجـارة الخارجيـة، وفـق نظـام قـانونيّ واضـح، لأن تعدديّـة المراجـع والجهـات المسـؤولة يؤدي إلى تشتيت الجهود المبذولة لدعم الإنتاج المحلي بالشكل المطلوب.
- التركيـز علـى القطاعـات المُسـتهدفة بـالإحلال: أي أن تختـار الدولـة القطـاع الرائـد لـديها وتسـتهدفه باسـتراتيجيَّتها، وهـذا مـن شـأنه تحريـك عمليَّـة النمـو والتنميـة فيهـا، وهـذا يعنـي تصـنيف القطاعـات الاقتصـاديَّة وفـق مجموعـة مـن الأُسس منها توفر الموارد الاقتصاديَّة الطبيعيَّة واليد العاملة الخبيرة.
- ضمان مستوى جودة الإنتاج المحلي من الصناعات المُستهدفة.
- التـدرج فـي عمليـة إحـلال الـواردات، بحيـث تكـون البدايـة بـإحلال السـلع الممكنـة، ومن ثم السلع التي تتطلب توافر شروط وظروف أنسب في مرحلة لاحقة.
- مشـاركة المجتمـع فـي إقـرار الاسـتراتيجيَّة وتنفيـذها، وذلـك كـي يكـون الجميـع داعمـاً لهـا، كمـا أن مشـاركته فـي هـذا القـرار سـتؤدي لتضـامنه فـي حالـة مقاطعـة البضائع الأجنبيَّة والتوجه إلى البديل المحلي ودعمه.
- خلـق بيئـة قانونيـة داعمـة، حيـث يتطلـب تطبيـق هـذه الاسـتراتيجيَّة تعـديلاً لـبعض التشـريعات والقـرارات لتجنـب وجـود تعـارض بـين الاسـتراتيجيَّة ومنظومـة القـوانين والقرارات المتعلقة بتطبيقها.

1.6 السلبيّات والمحاذير من تطبيق استراتيجيَّة إحلال المستوردات [1]، [2]:

- تعتبر صناعة البدائل مُكلفة، خاصةً في المراحل الأولى للتطبيق.
- إنَّ المبالغـة فـي السياسـات الحمائيَّـة التـي تتبعهـا الـدول لتنفيـذ هـذه السياسـة، مـن خـلال منـع الاسـتيراد وفـرض الرسـوم الجمركيَّـة...الخ، تـؤدي فـي بعـض

الحالات إلى خلق صناعات غير قادرة على المنافسة، بالإضافة إلى تدني جودة المنتجات.

- إن استمرار الإنتاج بهدف إشباع الحاجات المحليَّة لفترة طويلة يؤدي إلى زيادة الفجوة التقنيَّة وبالتالي ازدياد التبعيَّة التقنيَّة من الدول النامية للدول المتقدمة.
- تُركز البلدان عند تطبيق سياسة إحلال المستوردات على الجانب الصناعي، وتُهمل الجانب الزراعي، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار وازدياد استيراد المواد الأوليَّة اللازمة للصناعات الغذائيَّة من الدول الأجنبيَّة.
- في حال اعتماد استراتيجيَّة إحلال البدائل على إحلال بدائل السلع الاستهلاكيَّة، فإنّ هذا الأمر لن يؤدِ إلى تغيير الهيكل الصناعي للبلد، لأن الانتقال من الصناعات الاستهلاكيَّة وصولاً إلى إقامة الصناعات الرأسماليَّة والمتقدمة أمر صعب للغاية.
- إنّ عدم دراسة السياسات الحمائيَّة المُطبقة بشكل جيّد، وعدم تحديد مدد زمنيّة لها، سيؤدي إلى بروز الاحتكارات، وبالتالي انخفاض الجودة الإنتاجيَّة، وعدم قدرة المنتجات على المنافسة أمام السلع والمنتجات الأجنبيَّة.

تاسعاً-منهج البحث وإجراءاته:

تمَّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، حيث تمَّ جمع البيانات من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيَّة والمكتب المركزي للإحصاء حول المواد والقطاعات المُشملة في برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية، إضافةً إلى اعتماد أداة المقابلة مع عيِّنة مُنتقاة في تحديد عوامل النجاح ومعوّقات العمل بالبرنامج وتحديد النتائج المتوقعة من تطبيقه والمدة الزمنيَّة المتوقعة لتحققها، نظراً لتنوع شرائح المبحوثين وإمكانيّة الاستفادة من معارفهم وخبراتهم في موضوع البحث، فكانت المقابلات فرديَّة مباشرة، وتنوعت أسئلتها بين النصف مفتوحة والمفتوحة. وتنوعت شرائح المبحوثين ما بين معاوني الوزراء المعنيين، والمدراء العامين، ومديري المديريَّات الفنيَّة، والعاملين في كل من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيَّة،

ووزارة الصناعة، ووزارة الزراعة، ووزارة الماليّة، وهيئة تخطيط الدولة والتعاون الدولي، والمدن والمناطق الصناعية في دمشق والمحافظات، إضافةً إلى ممثلي القطاع الخاص في اتحادي غرف الصناعة والزراعة، والصناعيين في مختلف المجالات المهتمين والمعنيين بتنفيذ برنامج إحلال بدائل المستوردات، كما تمَّ إجراء المقابلات مع المتقدمين للتشميل في البرنامج والمتقدمين للاستفادة من برامج دعم سعر الفائدة، وقد وصل عدد المقابلات إلى /37/ مقابلة.

عاشراً-عرض البحث والمناقشة والتحليل:

تمَّ في هذا الفصل دراسة برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية، وتحليل طبيعة المواد المُشملة فيه بحسب طبيعتها، ومن ثم تمَّ إجراء المقابلات مع عينة منتقاة من المشاركين في وضع إطار برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية والمعنيين به من فلاحين وصناعيين ومستثمرين، وطرح مجموعة من الأسئلة عليهم مع إتاحة المجال لهم للإجابة بشكل شفاف وفقاً لما يتمتعون به من دراية وخبرة حول الموضوع المبحوث، ومن ثم أُجري تحليل لنتائج المقابلات، وتمَّ التوصّل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية[1]:

طُرحت فكرة برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية – في سياق الاعتماد على الذَّات – كحل لمشكلتي ارتفاع فاتورة الاستيراد وانخفاض الإنتاج المحلي من السلع والمنتجات اللتين عانت منهما سورية نتيجةً للحرب عليها منذ العام 2011. وتمَّت دراسة المقترح بشكل رسمي منذ نهاية عام 2018، ومن ثم تمَّ تكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيَّة بإعداد وتصميم البرنامج والتنسيق مع مختلف الوزارات والجهات المعنية، استناداً لكتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم 1/231 تاريخ 2019/1/9، المعطوف على ما تقرر في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 2019/1/6. كما أقرّ مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ 2020/5/17

[1] استناداً إلى بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيَّة السوريَّة.

قائمة المواد والقطاعات المُدرجة في برنامج إحلال بدائل المستوردات مع ملفاتها النهائيَّة والتي تتضمن حوالي /67/ مادة وقطاع[2]، وتمَّت الموافقة على إطلاقها كفرص استثماريَّة وعرضها على كل من يرغب بالاستثمار في المجالات المستهدفة بالإحلال، مع التأكيد على أن البرنامج موجه للقطاع الخاص بشكل عام، وقد عُمم البرنامج عبر السفارات والبعثات الدبلوماسيَّة السوريَّة العاملة في الخارج، وذلك لنشر البرنامج بين المغتربين السوريين في دول الاغتراب أو غير السوريين أيضاً لتشجيعهم على الاستثمار في سورية ضمن المواد والقطاعات المستهدفة في البرنامج. وقد تمَّ تخصيص البريد الإلكتروني التالي لاستقبال الاستفسارات من المستثمرين من كافة الدول حول البرنامج (policies@syrecon.gov.sy).

ومُنحت المواد والقطاعات المُشمَّلة في البرنامج عدداً من الحوافز والميزات، تنوعت بين إجراءات داعمة تستهدف تخفيض الرسوم الجمركيَّة على مستلزمات الإنتاج من المواد الأوليَّة وخطوط وآلات الإنتاج لبعض المواد والقطاعات الصناعيَّة، وإجراءات حمائيَّة كفرض الضميمة على المستوردات أو رفع الأسعار الاسترشاديَّة على المنتجات المستوردة المماثلة، كما أُعدَّت برامج لدعم أسعار فوائد القروض الممنوحة لإقامة صناعات بعض المواد والقطاعات المُستهدفة في البرنامج بنسبة 7%، إضافةً إلى منح السلع المُستهدفة مزايا خاصّة في المدن الصناعيَّة تتلخص في أولويّة تخصيص المقاسم في المدن الصناعيَّة لصناعات إحلال بدائل المستوردات[3]، وبالمساحات المطلوبة، وبنفس اليوم الذي يراجع فيه المستثمر المدينة الصناعيَّة، بناءً على كتاب من وزارة الاقتصاد والتجارة

[2] تمَّ إرفاق نسخة عن المواد والقطاعات المُستهدفة في البرنامج في الملاحق.

[3] يُذكر أنه تم إلزام المستثمرين بكتابة تعهد على فقدان حق المستثمر بالتخصص في المدينة الصناعية في حال لم يتم تشغيل المنشأة خلال سنتين من تاريخ التخصيص، أو قيامه بتغيير الهدف الذي لأجله تم تخصيصه بالمقاسم المطلوبة، إضافةً إلى مطالبته بدفع مبلغ لتعويض العطل والضرر الذي تسبب به نتيجة عدم تشغيله للمنشأة وفق الغاية التي تم تخصيصه بالأرض لأجلها، مع العلم أن هذا الإلزام صدر بتاريخ لاحق للإعلان عن انتهاء مرحلة إعداد البرنامج، حيث تم إقراره في شهر تموز 2020. والهدف منه تسريع دخول المنشآت في العملية الإنتاجية وضمان الجدية في التنفيذ والحفاظ على حقوق الدولة، فيما ستعالج الحالات الناتجة عن ظروف قاهرة أو طارئة وفقاً لنظام الاستثمار المعمول به في المدن الصناعية.

الخارجيَّة متضمناً تشميل صناعته ضمن صناعات احلال بدائل المستوردات، وتسليمه أرض المشروع ومنحه فترة سماح سنتين لحين البدء بالإنتاج، وزيادة مدة استيفاء الأقساط إلى 20 سنة مع تأجيل الدفعة الأولى لحين البدء بالإنتاج.

عينة الدراسة:

تمَّ تقسيم عينة الدراسة إلى قسمين الأول هو المواد والقطاعات المُشملة في برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية لتحليلها بحسب طبيعتها واستخدامها، والثاني هو القائمين والمشاركين في وضع برنامج إحلال بدائل المستوردات في الجهات العامة والمعنيين بتطبيقه من فلاحين وصناعيين ومستثمرين.

تحليل المواد المُشمَّلة في برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية:

تمَّ إجراء تحليل للمواد المُستهدفة[4] في برنامج إحلال بدائل المستوردات بحسب طبيعة المواد واستخدامها، اعتماداً على التصنيفات التالية (النظام المنسّق للسلع HS[5]، التصنيف الدولي للنشاط الاقتصادي ISIC[6]، التصنيف القياسي الدولي للتجارة SITC[7]). مع مراعاة أنَّ بعض القطاعات يمكن أن تشمل العديد من المواد وبالتالي تمَّ أخذ مادة أو أكثر منها للتحليل.

جدول رقم (1) تصنيف مواد برنامج إحلال بدائل المستوردات بحسب طبيعة المواد

طبيعة المواد			
نصف مصنّعة Semi-finished products		مصنّعة Finished products	خام Raw materials
أقمشة	ألواح الزجاج	الأدوية	أجهزة وأدوات طبية	صيصان أمهات الفروج

[4] مع مراعاة أنَّ بعض المواد لم يتمّ التمكن من تحليلها، لعدم وضوح بندها الجمركي الذي يتم استيرادها وفقه.

[5] https://unstats.un.org/unsd/tradekb/Knowledgebase/50018/Harmonized-Commodity-Description-and-Coding-Systems-HS

[6] https://unstats.un.org/unsd/classifications/Econ/ISIC.cshtml

[7] https://unstats.un.org/unsd/trade/sitcrev4.htm

خيوط	أجهزة الإنارة	ألبسة	ألواح طاقة شمسية	الذرة الصفراء العلفية
أصبغة	تيوبات الألمنيوم	خيوط	الجرارات الزراعية	السمسم
أنابيب طاقة شمسية	السيراميك	ورق	البطاريات	بعض البذور الزراعية
بعض أنواع الورق	ألواح الغرانيت	تجهيزات منزلية	الإنفيرترات	بنتونيت
الخميرة	عبوات البريفيوم والسدادات	أدوات المائدة والمطبخ	بعض أنواع الآلات	بيض تفقيس
الحليب المجفف	الفريت	الحليب المجفف	الإطارات	بذور زراعية
حليب الأطفال	الأسمدة	حليب الأطفال	البطاريات	–
النشاء	بعض أنواع المبيدات الزراعية	الأحذية – الأنعال	–	–
القطر الصناعي	–	–	–	–

يتبين من الجدول السابق أنَّ أغلب المواد المُستهدفة في البرنامج هي ذات طبيعة نصف مصنَّعة، ومن ثم المصنَّعة، بينما شكَّلت المواد الخام المُستهدفة في البرنامج النسبة الأقل.

جدول رقم (2) تصنيف مواد برنامج إحلال بدائل المستوردات بحسب الاستخدام

استخدام المواد			
أصول ثابتة (رأسمالية) Fixed assets (capital)	**وسيطة Intermediate Consumption**		**استهلاكيَّة Final Consumption**
أجهزة وأدوات طبية	أقمشة	تيوبات الألمنيوم	الأدوية
ألواح طاقة شمسية	خيوط	السيراميك	ألبسة
الجرارات الزراعية	أصبغة	ألواح الغرانيت	خيوط
البطاريات	أنابيب طاقة شمسية	عبوات البريفيوم و السدادات	ورق

الإنفيرترات	بعض أنواع الورق	الفريت	تجهيزات منزلية
بعض أنواع الآلات	الخميرة	الأسمدة	أدوات المائدة والمطبخ
الإطارات	الحليب المجفف	بعض أنواع المبيدات الزراعية	الحليب المجفف
–	حليب الأطفال	صيصان أمهات الفروج	حليب الأطفال
–	النشاء	الذرة الصفراء العلفية	البطاريات
–	القطر الصناعي	السمسم	الأحذية – الأنعال
–	ألواح الزجاج	بعض البذور الزراعية	بيض تفقيس
–	أجهزة الإنارة	بنتونيت	بعض البذور الزراعية

يتبين من الجدول السابق أنَّ معظم المواد المُستهدفة في البرنامج هي ذات استخدام وسيط في التصنيع، ومن ثمَّ تأتي المواد الاستهلاكيَّة، ومن ثمَّ الرأسماليَّة.

من خلال تحليل طبيعة المواد المُستهدفة في البرنامج، يتبين أنَّه لم يتم اتباع المراحل المعتمدة في تطبيق استراتيجيَّة إحلال بدائل المستوردات، حيث استهدف البرنامج إنتاج مواد استهلاكيَّة غير معمِّرة ومعمِّرة، وركَّز بشكل رئيس على إنتاج السلع الوسيطة أو نصف المُصنَّعة. كما يدل على أنَّ أغلب واردات سورية ليست سلعاً استهلاكيَّة أو رأسماليَّة، وإنما هي سلع وسيطة تدخل في حلقات الإنتاج. وتلجأ الدول عادةً إلى إنتاج السلع الوسيطة بعد الانتهاء من إنتاج السلع الاستهلاكيَّة غير المعمِّرة وتوفير حاجة السوق المحليَّة منها ومن ثمَّ تصديرها، لتنتقل بعدها إلى استهداف إنتاج السلع الوسيطة لتزيد من متانة اقتصادها وصناعتها، ومن ثمَّ تتجه لصناعة السلع الاستهلاكية المُعمرة والأصول الإنتاجيَّة والرأسماليَّة.

نتائج المقابلات التي تمَّ القيام بها مع المبحوثين حول برنامج إحلال بدائل المستوردات:

السؤال الأول: ماهي نقاط قوّة برنامج إحلال بدائل المستوردات؟ وماهي نقاط ضعفه؟

أ. نتائج إجابات نقاط القوّة:

أكدَّ حوالي 24% من المشاركين أن فكرة البرنامج ومحفزاته بحدِّ ذاتها نقطة قوّة له، وبيَّنت المقابلات أنَّ أهم نقطة قوّة للبرنامج هي توطين الصناعات ودعم وتحفيز الصناعة المحليَّة وتنشيط سلاسل القيمة المضافة والعناقيد الصناعيَّة حيث حصلت هذه النقطة على تأييد حوالي 41% من المشاركين، في حين شكَّلت أهداف البرنامج ثاني النقاط أهميَّة بتأييد وموافقة حوالي 38% من المشاركين والمتمثِّلة في توفير القطع الأجنبي وتخفيف فاتورة الاستيراد وتشغيل اليد العاملة، وقد توزعت الإجابات الأخرى بين أهميِّة التشاركيَّة بين القطاعين

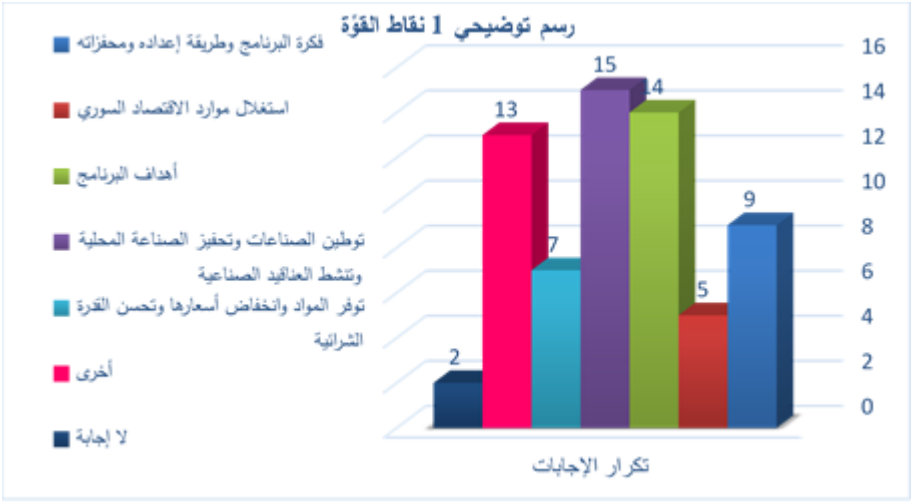

العام والخاص في إعداد البرنامج وتشكيل صورة عن واقع الصناعة في سورية وفرض السياسات الحمائيَّة للمنتجات المحليَّة وتوفير المنتجات النوعيَّة وبجودة عالية وقدرة تنافسيَّة وإمكانية التصدير إضافة للأبعاد السياسيَّة والاقتصاديَّة ومواجهة الحصار الاقتصادي والعقوبات أحاديّة الجانب المفروضة على سورية.

ب. نتائج إجابات نقاط الضعف:

اعتبر حوالي 25% من المبحوثين أنَّ البرنامج متكامل ولا يوجد فيه نقاط ضعف، بينما اعتبر حوالي 22% من المبحوثين أن من نقاط ضعفه أنَّه جاء في ظلِّ ظروف اقتصاديَّة صعبة وبيئة استثماريَّة منفّرة للاستثمار وفي ظلِّ العقوبات الاقتصاديَّة أحاديّة الجانب المفروضة، وأكدَّ حوالي 28% من المبحوثين أنَّ التعقيدات الإداريَّة في الحصول على التراخيص اللازمة للاستثمار وإقامة الصناعات، والإجراءات المصرفيَّة المطلوبة للحصول على القروض ودعم أسعار الفائدة معقَّدة وتستغرق مدة زمنيَّة طويلة جداً، كما أنَّه لا يوجد آليَّة واضحة

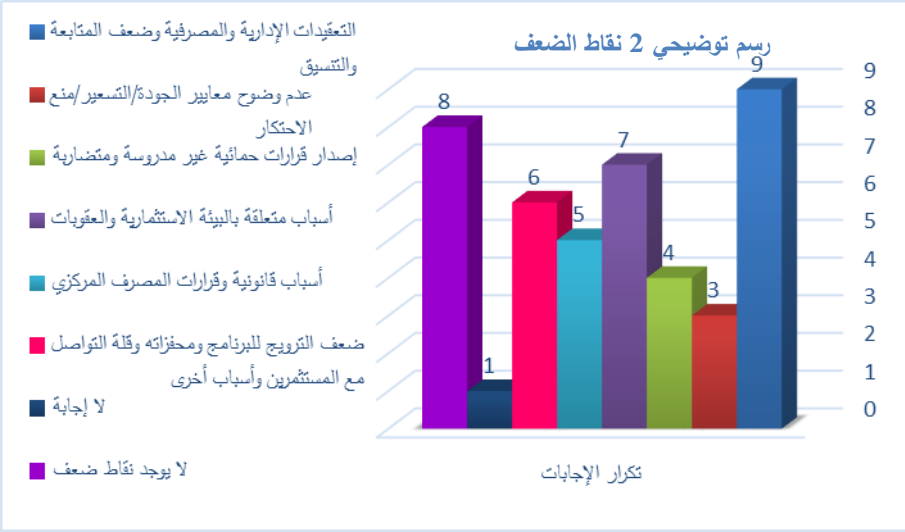

لمتابعة المستثمرين وحل مشكلاتهم. وشكَّلت قرارات المصرف المركزي نقطة من نقاط ضعف البرنامج ومشكلة تقف في طريق تطبيقه واتفقَّ عليها حوالي 15% من المبحوثين، بينما شكَّل ضعف الترويج للبرنامج وقلَّة التواصل مع المستثمرين والصناعيين وعدم إصدار برامج تصديريَّة تحفيزيَّة حتى تاريخه نقطة ضعف اتفقَّ عليها حوالي 19% من المبحوثين.

السؤال الثاني: هل تعتبر المحفّزات المُقدَّمة في برنامج إحلال بدائل المستوردات كافية وفعَّالة لجذب المستثمرين؟ ولماذا؟

نتائج الإجابات:

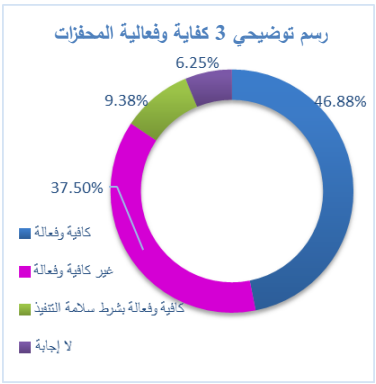

اعتبر حوالي 47% من المبحوثين أنَّ المحفزات المقدمة في البرنامج فعّالة وكافية، خاصةً وأنها قد وضعت بالتشاركيَّة بين القطاعين العام والخاص، بينما اعتبر حوالي 37% من المبحوثين أنَّ المحفزات غير كافية ويحتاج المستثمرون والصناعيون إلى محفزات إضافية كتمويل المستوردات من خطوط الإنتاج والمواد الأوليَّة بالقطع لأجنبي أو توفير حوامل الطاقة، في حين اعتبر حوالي 9% من المبحوثين أن المحفّزات المُقدمة كافية بشرط سلامة تنفيذها وتطبيقها، ولم يُجب عن هذا السؤال حوالي 6% من المبحوثين.

<u>السؤال الثالث: هل يُشكّل برنامج دعم سعر الفائدة حافزاً للمستثمرين بشكله الحالي؟ ماهو المقترح البديل؟</u>

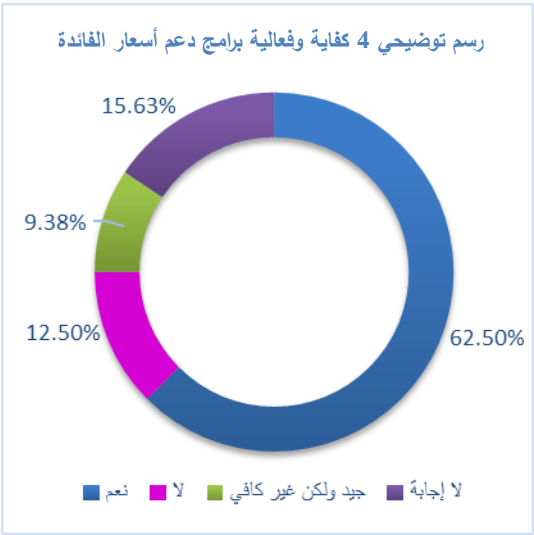

نتائج الإجابات: اتفقَّ حوالي 62% من المبحوثين على أن برامج دعم أسعار الفائدة تعتبر حافزاً فعَّالاً وكافياً بشكلها الحالي بالنسبة للمستثمرين، واعتبر البعض منهم أنَّ البرامج ينقصها الترويج لها وهو أمر يقع بشكل مشترك على عاتق هيئة دعم

وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات وعلى المصارف، وأنَّ الظروف المحيطة المُستجدة خلال العام 2020 من جائحة كورونا وارتفاع أسعار الصرف وقرارات إيقاف القروض أثَّرت على الاستفادة من البرنامج. بينما اعتبر حوالي 12% أن برامج دعم أسعار الفائدة غير كافية بذاتها، حيث اقترح البعض أن تكون الفوائد التي يتحملها المقترض صفرية وذلك بإصدار تعميم من المصرف المركزي إلى كافة المصارف العاملة كما حصل بخصوص حرائق الغابات، واعتبر البعض الآخر أنَّ إعادة فتح القروض هي مطلب الصناعيين الآن، وأنَّ تمويل مستورداتهم من خطوط الإنتاج بالقطع الأجنبي هو حل يمكن أن يكون فعّالاً بشكل أكبر من دعم أسعار الفوائد واقترح العديد منهم أن يتمَّ إجراء تعديلات للضمانات المطلوبة للحصول على القروض واعتبار المشروع ضامناً بذاته لها، في حين اعتبر حوالي 9% من المبحوثين أنَّ البرامج جيدّة ولكنّها غير كافية وبحاجة إلى توجيه دعم أكبر للمنشآت الجديدة. وقد تمَّ اقتراح فكرة تسويق المنتجات كحافز بديل عن دعم أسعار الفائدة.

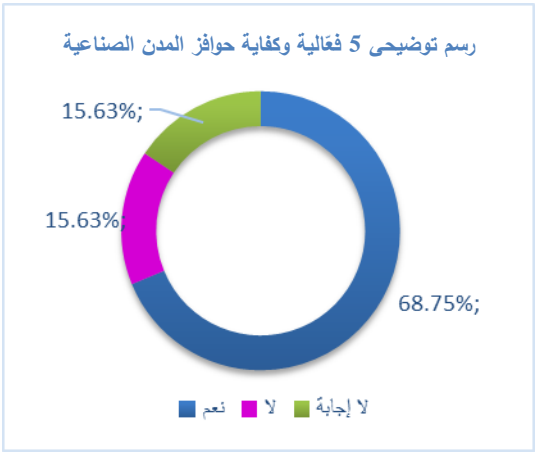

السؤال الرابع: هل تعتبر حوافز المنطقة الصناعيَّة فعَّالة وكافية للمستثمرين؟ ولماذا؟

نتائج الإجابات: اتفق حوالي 69% من المبحوثين على أنَّ حوافز المدينة الصناعيَّة فعَّالة وكافية، في حين خالفهم حوالي 16% من المبحوثين الذين اعتبروا أن الحوافز غير كافية وخاصةً لجهة المدة الزمنيَّة الممنوحة لوضع

لمنشأة في التنفيذ، حيث إنهم اعتبروا أن مدة سنتين غير كافية في ظل الظروف الحاليَّة المحيطة، ويحتاج المستثمرون لمدة تصل إلى حوالي 3 سنوات.

السؤال الخامس: ما هي مخاوف المستثمرين حول برنامج إحلال بدائل المستوردات؟

نتائج الإجابات: تم تصنيف مخاوف المستثمرين إلى عدد من المخاوف العامة والتي تنضوي على عدد من المخاوف الفرعية، حيث وصلت مخاوف المستثمرين من استمرار عدم استقرار البيئة الاستثماريَّة إلى حوالي 30%، وتوزعت بين التخوف من استمرار تذبذبات أسعار الصرف، والحصار والعقوبات الاقتصاديَّة أحاديِّة الجانب المفروضة على سورية، إضافةً إلى استمرار عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. في حين شكَّلت تعاميم المصرف المركزي المتعلقة بإيقاف تمويل المستوردات وإيقاف القروض وحتى تعميم إعادة التسهيلات الائتمانيَّة ومنح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فقط مع المرسومين التشريعيين 3 و4 لعام 2020 المتعلقين بمنع التعامل بغير الليرة السورية وتشديد العقوبات المفروضة بحقِّ المتعاملين بغيرها حوالي 19% من مخاوف المستثمرين، كما شكَّلت أيضاً قرارات السياسة الحمائيَّة حوالي19% من المخاوف وتوزعت بين عدم وضوح السياسة الحمائيَّة المتبعة والمدة الزمنيَّة المفروضة لها، وبين عدم دراسة قرارات منع الاستيراد بشكل جيد قبل إصدارها وتسببها في بعض الأحيان بتوقف بعض المنتجين عن إنتاجهم لعدم تلبية المادة المُصنَّعة محلياً للمواصفات والجودة المطلوبة لصناعتهم، وإمكانية منح استثناءات تسمح باستيراد المنتج المثيل للمنتج المحلي، وعدم مكافحة تهريب المنتجات إلى داخل البلد، كما تخوَّف عدد من الصناعيين المُصدرين لمنتجاتهم من معاملة الدول العربيَّة المجاورة للمنتجات السوريَّة بالمثل لناحية إصدار قرارات تمنع استيراد المنتجات السوريَّة وأكدُّوا أنهم يجدون صعوبةً بالغة في تصدير منتجاتهم عند وجود قرار بمنع استيراد المنتجات من الدول العربيَّة المنضمَّة إلى اتفاقية التجارة العربيَّة خاصةً، واقترحوا أن يتمَّ فرض ضميمة أو رفع السعر الاسترشادي للمادة عوضاً

عن منع استيرادها. وشكَّل تعدد الجهات المسؤولة عن منح التراخيص اللازمة لإقامة الصناعات وعدم تبسيط إجراءاتها حتى تاريخه حوالي 16% وهي لطالما أثَّرت وتُؤثِّر على عدم جذب الاستثمار الخارجي، وشكَّلت القرارات المتعلقة بالبرنامج من محفزات وعقوبات حوالي 13% من مخاوف المستثمرين حيث أكدَّ البعض أن برنامج دعم سعر الفائدة والذي يعتبر محفّزاً هاماً قد لا يصدر قرار بتمديد العمل به أو تجديده لعام آخر وبالتالي يفقد البرنامج عنصراً أساسياً من عناصره خاصةً مع ملاحظة أنَّه توقف منح القروض خلال العام الحالي 2020 الذي أطلقت فيه برامج دعم سعر الفائدة لمدة تزيد عن 3 أشهر إضافةً إلى تأثير جائحة كورونا على عدم إنشاء صناعات جديدة، كما لم يتمّ تحديد مدة زمنيَّة للاستفادة من المحفّزات بشكل عام فهي تمنح الآن في الفترة الراهنة ولكن ما الضامن لبقاء هذه الميزات والمحفِّزات في ظلِّ القرارات التي ماتزال تصدر حتى بعد إطلاق المرحلة التنفيذيَّة للبرنامج، وخاصةً بعد صدور قرار تغريم المستثمرين في حال لم يقوموا بوضع المنشأة في التنفيذ خلال عامين ومصادرة الأرض وما عليها.

وتنوعت الأسباب الأخرى بين عدم القدرة على استيراد الخطوط الإنتاجيَّة والآلات في ظل الحصار، وبين استغلال المضاربين العقاريين للبرنامج ودخولهم فيه بنيَّة امتلاك الأراضي في المدن الصناعية وحرمان الصناعيين الحقيقيين منها، وبين عدم إيجاد حلول لمشكلات نقل المواد اللازمة والداخلة في الصناعات بين المدن والمعامل وإلى المدن الصناعيَّة وخاصةً مواد معامل الأسمدة، وبين استمراريَّة توفر حوامل الطاقة والتي تُشكِّل العمود الفقري للصناعات.

السؤال السادس: ما هي النتائج المتوقعة من تطبيق برنامج إحلال بدائل المستوردات:

أ. هل سيحقق برنامج إحلال بدائل المستوردات وفراً في القطع الأجنبي؟

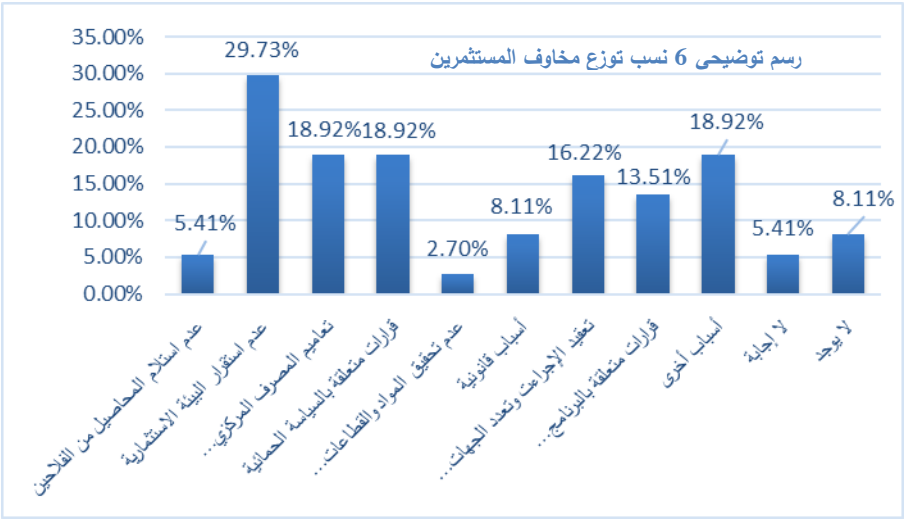

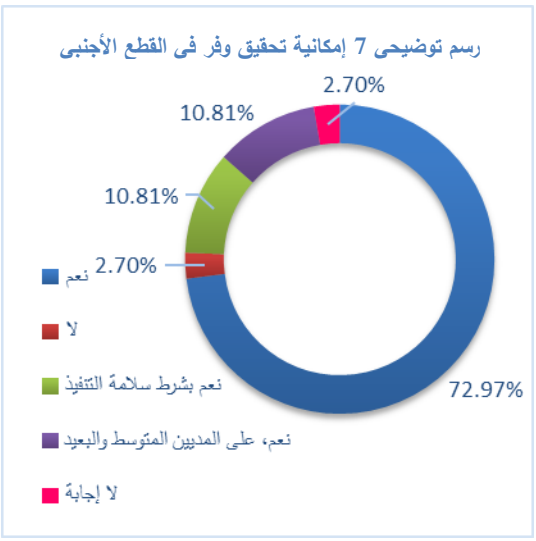

نتـــائج الإجابـــات: اتفـقَّ حـــوالي 93% مـــن المبحـــوثين علـــى أنَّ البرنـامج سـيحقق وفـراً فـي القطـع الأجنبـي، واشـترط حـوالي 11% مـنهم سـلامة تنفيـذ البرنـامج ومتابعـة إجراءاتـه أولاً بـأول لتحقيـق الـوفر، فـي حـين أنَّ حـوالي 11% آخـرين اعتبـروا أنَّ الـوفر فـي القطـع الأجنبـي سـيتحقق علـى المـديين المتوسـط والطويـل ولـن يظهـر فـي المرحلـة الحاليَّـة. فـي حـين اعتبـر حـوالي 3% فقـط مـن المبحـوثين أنَّ البرنامج لن يحقق وفراً في القطع الأجنبي، ولم يجب حوالي 3% من المبحوثين.

ب. هل سيُخفّف برنامج إحلال بدائل المستوردات من فاتورة الاستيراد؟

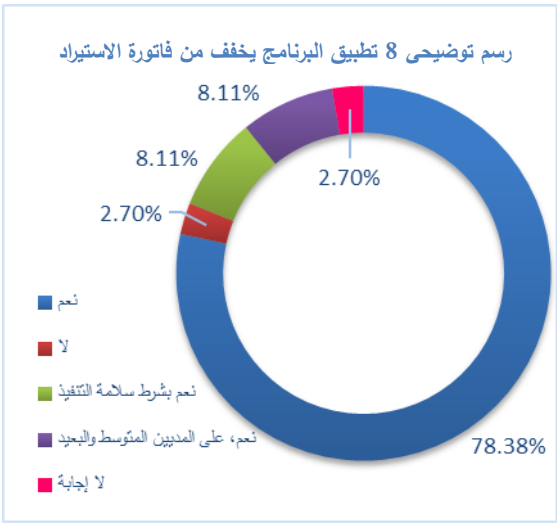

نتـــائج الإجابـــات: اعتبـر حـوالي 94% مـن المبحـوثين أنَّ العمـل بالبرنـامج سـيخفف مـن فـاتورة الاسـتيراد، واشـترط حـوالي 8% مـنهم سـلامة تنفيـذ البرنـامج، فـي حـين اعتبـر 8% مـنهم آخـرين أنَّ فـاتورة المسـتوردات سـتخف علـى المـديين المتوسـط والطويـل ولـن تكـون منعكسـات البرنـامج علـى فـاتورة الاسـتيراد مباشـرة فـي المرحلـة الحاليَّـة. فـي حـين اعتبـر حـوالي 3% مـن المبحـوثين أنَّ البرنـامج لـن يخفف من فاتورة المستوردات.

ت. هل سيحقق برنامج إحلال بدائل المستوردات زيادة في الإنتاج المحلي؟

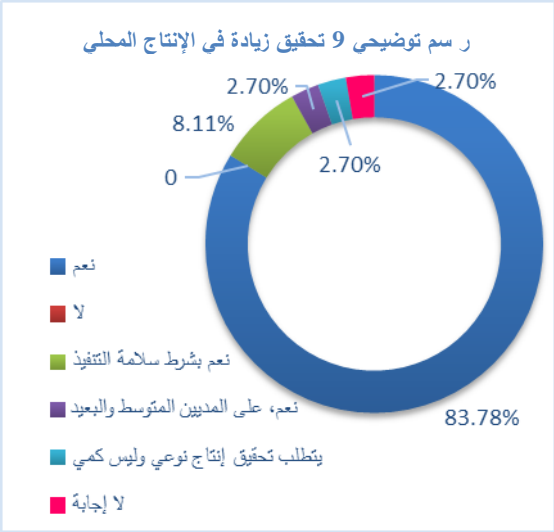

نتائج الإجابات: اتفقَّ حوالي 94% من المبحوثين على أنَّ العمل بالبرنامج سيحقق زيادةً في الإنتاج المحلي، واشترط حوالي 8% منهم سلامة التنفيذ، في حين اعتبر حوالي3% منهم أنَّ الزيادة في الإنتاج ستتحقق ولكن على المديين المتوسط والطويل. واعتبر حوالي 3% من المبحوثين أنَّه ليس المطلوب تحقيق زيادة كميَّة من السلع والمنتجات للمواد والقطاعات المستهدفة في البرنامج، وإنَّما المطلوب هو تحقيق إنتاج نوعي ويتميز بالجودة (إنتاج اللقاحات البيطريَّة كمثال).

ث. نتائج أخرى غير مذكورة سابقاً.

نتائج الإجابات: توزعت النتائج الأخرى التي ذكرها المبحوثون ضمن 6 نقاط، وهي:

1. اعتبر حوالي 54% من المبحوثين أنَّ النتيجة الأساسيَّة للبرنامج هي توفير فرص عمل وتخفيض نسب البطالة والحد من هجرة اليد العاملة.
2. اتفقَّ حوالي 27% من المبحوثين على أنَّ العمل بالبرنامج سيحقق نتائج متعددة على مستوى المنتجات المحلية، حيث سيوفر من تكاليف الإنتاج والزمن اللازم لتوفر المنتجات في الأسواق، وبالتالي توفير المنتجات بأسعار مُخفّضة عن المنتجات المُستوردة، كما سيُسهم في رفد السوق السوريَّة بمنتجات نوعيَّة جديدة لم تكن تُنتج قبلاً في سورية، وسيؤدي لزيادة التنافسيَّة بين الشركات المنتجة، كما أنَّه سيوفر بيانات يمكن الاعتماد عليها في حال إضافة مواد وسلع جديدة إلى البرنامج.

3. اتفق حوالي 22% من المبحوثين على أنَّ العمل بالبرنامج سيشجع التصدير ويساهم في تحقيق فائض تصديري من المنتجات.
4. أكدَّ حوالي 21% من المبحوثين أنَّ العمل بالبرنامج سيحفز الصناعة الوطنية لجهة إقامة صناعات جديدة وتنشيط الصناعات القائمة، وهو ماسيحرِّك بدوره إقامة الصناعات المكمِّلة للصناعات المُستهدفة في البرنامج وسيحفز على التشبيك بين الصناعات وإقامة العناقيد الصناعيَّة، وسيُسهم في نقل وتوطين التقانة من خلال استيراد الآلات والخطوط الإنتاجيَّة الحديثة، كما سيُحفِّز على إقامة الصناعات التكنولوجية. وقد توقع حوالي 3% من المبحوثين أنَّ العمل بالبرنامج سيُسهم في تنشيط التفكير الإبداعي الصناعي.
5. اتفقّ حوالي 19% من المبحوثين على أنَّ العمل بالبرنامج سيحقق نتائج على مستوى الاقتصاد الكلي لناحية تنشيط الدورة الاقتصاديَّة وسوق العمل، وتحقيق زيادة في الاستثمار والتشغيل الكلي، ورفع القدرة الشرائيَّة للمستهلكين وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين.
6. اعتبر حوالي 5% من المبحوثين أنَّ البرنامج سينشِّط الزراعة وخاصةً التي تدخل في الصناعات الغذائيَّة كما سيُسهم في استغلال الموارد المحليَّة.

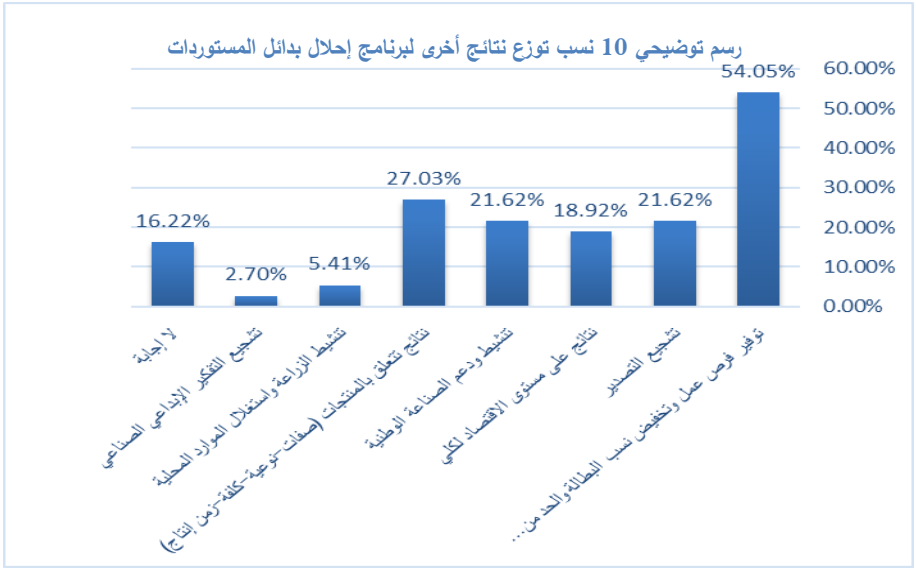

السؤال السابع: ما هو المدى المنظور لتحقق نتائج برنامج إحلال بدائل المستوردات على أرض الواقع (ماهي المدة الزمنيَّة المتوقعة لتحقق نتائجه)؟

نتائج الإجابات: تباينت آراء المبحوثين حول المدة الزمنيَّة المتوقعة لتحقق نتائج البرنامج، حيث اعتبر حوالي 5% منهم أنَّها ستتحدد وفقاً لعوامل العرض والطلب في السوق وتبعاً لسرعة ودقة تنفيذ

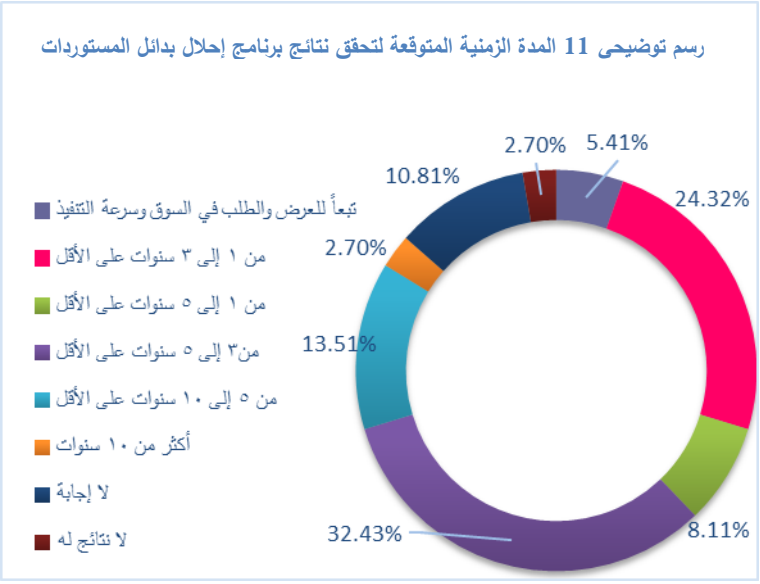

البرنامج، في حين توقع حوالي 23% منهم أنَّ نتائجه ستبدأ بالظهور خلال سنة إلى ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ العمل به وخاصةً بالنسبة للمنشآت القائمة المتضررة والتي تحتاج إلى أعمال ترميمية بسيطة لوضعها في التنفيذ، بينما يحتاج المستثمر في الصناعات المُقامة حديثاً إلى سنتين وفق البرنامج لوضع المنشأة في التنفيذ وإلى حوالي سنة أخرى على الأقل كي يدخل منتجه إلى السوق. بينما اعتبر حوالي 32% من المبحوثين أنَّ البرنامج سيحقق نتائجه على المدى المتوسط أي سيحتاج من ثلاث إلى خمس سنوات على الأقل، ومن المواد المتوقع أن تحقق خطوات على صعيد تلبية حاجة السوق المحليَّة منها خلال هذه المدة مادتي الذرة الصفراء العلفيَّة والسمسم، وذلك تبعاً لقدرة مؤسَّسة إكثار البذار على توفير البذار اللازمة، في حين اعتبر حوالي 13% أنَّ نتائجه لن تتحقق إلا على المدى الطويل أي بين 5 إلى 10 سنوات على الأقل، بينما

اعتبر حوالي 3% منهم أنَّه سيحتاج إلى أكثر من 10 سنوات كي تظهر نتائجه وتتحقق. واعترض حوالي 3% من المبحوثين واعتبروا أنَّ البرنامج لن يحقق أي نتائج في ظل الوضع الحالي. وقد امتنع حوالي 10% عن الإجابة على السؤال لعدم مقدرتهم على توقع المدة الزمنيَّة اللازمة.

السؤال الثامن: هل يمكن لبرنامج إحلال بدائل المستوردات أن يحقق الاكتفاء الذاتي لسورية من ناحية المواد والقطاعات المُستهدفة؟

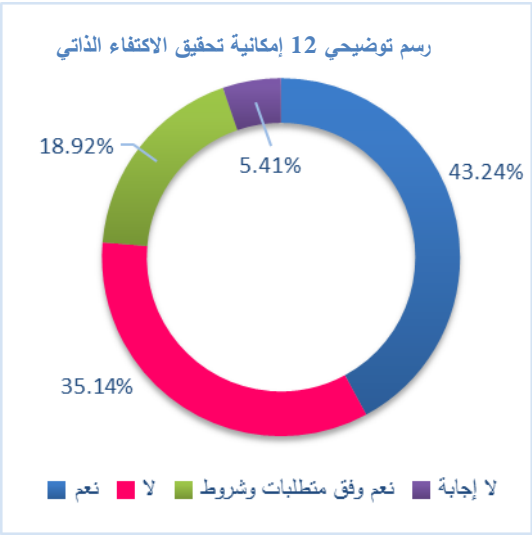

نتائج الإجابات: اعتبر حوالي 43% من المبحوثين أنَّ العمل بالبرنامج سيساهم في تحقيق الاكتفاء الذّاتي لسورية من المواد والقطاعات المُستهدفة في البرنامج، في حين وافق حوالي 19% من المبحوثين على إمكانيِّة تحقيق الاكتفاء الذاتي بوجود عدد من الشروط والمتطلبات أهمُها: جديِّة وسرعة تنفيذ المستثمرين، إضافة محفزات جديدة للبرنامج، توافر واستمرار الظروف المناسبة، تضافر جهود المعنيين والعمل كفريق واحد، ذوق المستهلك المحلي ومدى ثقته بجودة المنتج المحلي ومنافسته للمنتج الأجنبي. في حين أكَّد حوالي 35% من المبحوثين أنَّه لا يمكن تحقيق اكتفاء ذاتي.

السؤال التاسع: ما هي المواد الأكثر جاذبيَّة للمستثمرين في برنامج إحلال بدائل المستوردات؟ وماهي المواد غير الجاذبة؟

نتائج الإجابات: تباينت آراء المبحوثين حول جاذبيَّة المواد الاستثماريَّة في البرنامج، حيث أكدَّ حوالي 11% منهم أنَّ كل المواد المُستهدفة في البرنامج

تعتبر جاذبة كونها مبنية أساساً على فواتير الاستيراد وبالتالي فهي تُشكل محطَّ أنظار المستثمرين. وبينما اعتبر حوالي 27% من المبحوثين أنَّ الحليب المجفف وحليب الأطفال من المواد الأكثر جاذبيّة، اعتبره حوالي 3% آخرين أنه من المواد غير الجاذبة وذلك لقلّة الإنتاج المحلي من الحليب.

واتفق حوالي 24% من المبحوثين على أنَّ قطاع الدواجن ذو جاذبيَّة استثماريَّة لوجود خبرة محليَّة في العمل به. واعتبر حوالي 19% أنَّ مستلزمات الريّ الحديث والصناعات الغذائيَّة مثل الخميرة والنشاء والقطر الصناعي ذات جاذبيَّة لأنَّ سورية بلد زراعي ولأنَّ المنتجات الغذائية ذات قدرة تسويقيَّة عالية لدى المستهلك المحلي. وفي حين اعتبر حوالي 16% من المبحوثين أنَّ المبيدات الزراعيَّة والأسمدة جاذبة للاستثمار، اعتبرها حوالي 8% آخرون أنها غير جاذبة لأنَّ المبيدات تحتاج إلى تقنيَّة عالية غير متوفرة في سورية ويصعب استيرادها في ظلِّ الظروف المحيطة ولأنَّ الأسمدة توفرها الحكومة للفلاحين بقيمة تقل عن قيمتها الحقيقية، وبالتالي لن تكون لها قدرة تسويقيَّة عالية محلياً. وحصلت البذور الزراعية على تأكيد جاذبيتها من قبل حوالي 13% من المبحوثين.

أما قطَّاع الطاقات المتجددة فقد اعتبره حوالي 13% من المبحوثين أنَّه ذو جاذبيَّة في حين اعتبره حوالي 3% غير جاذب بسبب ذوق وثقة المستهلك المحلي بالمنتج المثيل الأجنبي.

حصل كل من الأدوية النوعيَّة والاستيراديَّة، وقطاع الصناعات النسيجيَّة، والسيراميك والرخام، وبعض أنواع الأدوية البيطريَّة، والذرة الصفراء العلفيَّة والسمسم على تأكيد جاذبيتها من قبل حوالي 11% من المبحوثين، في حين اعتبر حوالي 3% أنَّ الأدوية البيطريَّة غير جاذبة. بينما اعتبر حوالي 8% أنَّ الأجهزة والمستلزمات والمستهلكات الطبيَّة ذات جاذبيَّة استثماريَّة.

وقد اعتبر حوالي 8% من المبحوثين أنَّ كل من البطاريات والإسمنت اللاصق ذو جاذبيَّة استثماريَّة، في حين اعتبر حولي 5% أنَّ صناعة البطاريات غير جاذبة للاستثمار. وأكدَّ حوالي 19% من المبحوثين أنَّ وجود الجرارات الزراعيَّة

ضمن مواد البرنامج مُستغرب وهي صناعة غير جاذبة، إلا إن كان المقصود منها هو تجميع للجرارات الزراعيَّة لا تصنيعها وهي في كلتا الحالتين لن تُحقِّق الجدوى الاستثماريَّة المطلوبة.

رسم توضيحي 13 توزع نسب المواد الأكثر جاذبية في برنامج إحلال بدائل المستوردات

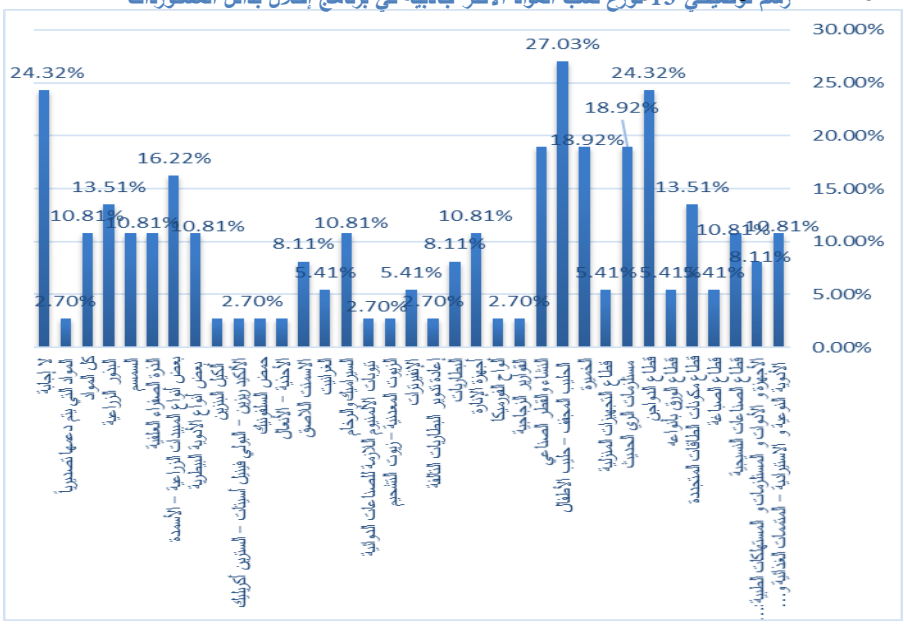

رسم توضيحي 14 توزع نسب المواد غير الجاذبة في برنامج إحلال بدائل المستوردات

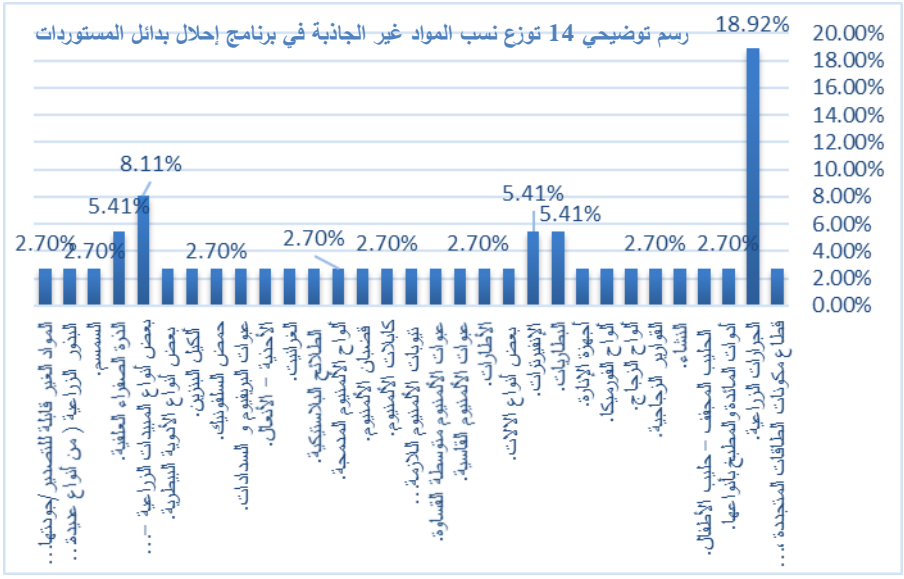

السؤال العاشر: كيف يمكن أن يساهم برنامج إحلال بدائل المستوردات في دعم وتعزيز التصدير؟

نتائج الإجابات: يمكن لبرنامج إحلال بدائل المستوردات أن يسهم في دعم وتعزيز التصدير عبر تشجيعه للتصنيع ابتداءً، والذي يعتبر أساس التصدير وفقاً لآراء حوالي 5% من المبحوثين، بينما اعتبر حوالي 8% منهم أنَّ البرنامج يسهم في تخفيض التكاليف التأسيسيَّة والإنتاجيَّة على المستثمر وبالتالي يزيد من قدرته على دخول الأسواق المجاورة والعالميَّة بسعر مُقارب لأسعار المنتجات العالميَّة. واتفقَّ حوالي 49% من المبحوثين على أنَّه سيُسهم في تعزيز التصدير ولكن بعد تغطية السوق وتحقيق وفر في الإنتاج وفائض تصديري وهو ما يحتاج إلى مدة زمنيَّة تصل إلى حوالي 5 سنوات على الأقل. وربط حوالي 32% من المبحوثين دعمه للتصدير بقدرته على توفير منتجات مطابقة للمواصفات ولمعايير الجودة العالميَّة، في حين اعتبر حوالي 13% من المبحوثين أنَّ البرنامج يدعم التصدير عبر توفيره منتجات نوعيَّة ومتنوعة وذات قيمة مُضافة عالية.

وقد اشترط حوالي 11% من المبحوثين كي يسهم البرنامج في دعم التصدير بإقامة وتفعيل برامج ومحفِّزات لدعم الصادرات وأنَّ الإسراع في الإعلان عنها سيسرع من نتائج البرنامج فهي تُشكِّل جاذباً هاماً للمستثمرين، واشترط حوالي 3% منهم أنَّ تعزيز التصدير يعتمد على قدرة المنتجين التسويقيَّة، في حين اعتبر حوالي 5% أنَّ البرنامج يدعم التصدير عبر تعزيزه لتنافسيِّة المنتجات السوريَّة. ولم يجب عن السؤال حوالي 3% من المبحوثين.

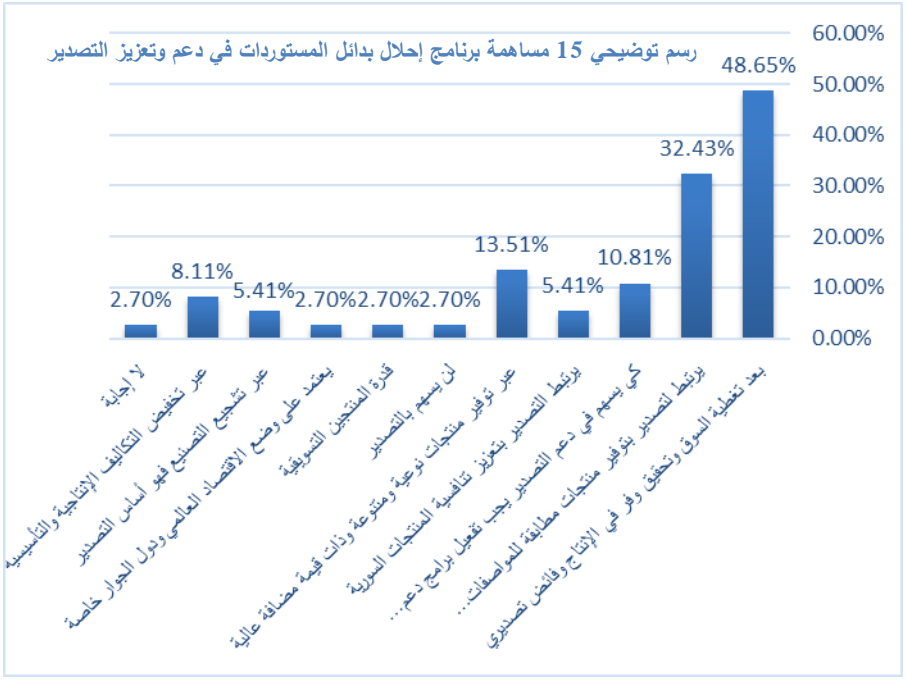

السؤال الحادي عشر: ما هي ملاحظاتك حول برنامج إحلال بدائل المستوردات؟ وماهي رؤيتك لتطوير البرنامج؟

أ. نتائج الإجابات حول الملاحظات على برنامج إحلال بدائل المستوردات:

اعتبر حوالي 35% من المبحوثين أنَّ البرنامج جيّد بشكل عام، وأكدَّ حوالي 11% من المبحوثين على حاجته للترويج خاصةً وأنَّ المعلومات المتوفرة عنه على شبكة الإنترنت نادرة. في حين اعتبر حوالي 8% منهم أنَّه بحاجة للمتابعة ولإيجاد آليَّة لتقييم الأثر وضمان حُسن تنفيذه وذلك لضمان نجاحه وتحقيقه أهدافه. ورأى حوالي 5% من المبحوثين أنَّ جودة المنتجات هي عامل مهم في نجاح البرنامج. وتباينت آراء المبحوثين الآخرين حول البرنامج حيث اعتبر البعض أنَّه بمثابة خطة استراتيجيَّة لحل مشكلة استنزاف القطع الأجنبي ولزيادة الإنتاج المحلي، في حين يحتاج البلد في المرحلة الحاليَّة لخطة إسعافيّة. واستغرب حوالي 8% من المبحوثين وجود عدَّة مواد في قائمة المواد المُستهدفة في البرنامج على الرغم من توافر منتج محلي لها قادر على تغطية حاجة

السوق المحليَّة[8] وتحقيق فائض تصدير في حال التشغيل الكامل، وأنَّ ما يتوجب استهدافه في البرنامج هو صناعة المواد الأوليَّة لهذه المواد.

ب. نتائج الإجابات حول الرؤية لتطوير برنامج إحلال بدائل المستوردات:

رأى حوالي27% من المبحوثين أنَّ تمويل الخطوط الإنتاجيَّة من المستوردات بالقطع الأجنبي واستثنائها من تعاميم المصرف المركزي بإيقاف تمويل المستوردات أمر ضروري لتطوير البرنامج، بينما اعتبر حوالي 24% من المبحوثين أنَّ إيجاد آليّة متابعة واضحة لتنفيذ البرنامج ولمتابعة المشاريع على أرض الواقع سيسرع من العمل بالبرنامج ومن الوصول إلى نتائجه. واعتبر حوالي 13.5% من المبحوثين أنَّ إدخال مواد جديدة إلى البرنامج في مرحلة لاحقة هو من الأولويات لتطويره مثل إضافة زراعة الأرز الهوائي وصناعة زيت عباد الشمس، في حين اعتبر حوالي 8% من المبحوثين أنَّ تشكيل (مجلس تنمية اقتصاديَّة أو مجلس أعلى أو لجنة) يتمتَّع بالمسؤوليَّة والصلاحيَّة لاتخاذ القرارات الضروريَّة للبرنامج ومتابعة تفاصيل تنفيذه وتقويمه أولاً بأول هو ضرورة لتطويره، وقد اعتبر حوالي 11% من المبحوثين أنَّه يتوجب العمل على تفعيل برامج دعم الصادرات لمنتجات المواد المُشملة في البرنامج منذ الآن لأنَّ دعم الصادرات يُشكل حافزاً مهماً للمستثمرين، إضافةً إلى العمل على تعزيز المشاركة في المعارض الدوليَّة. في حين اعتبر حوالي 8% من المبحوثين أنَّه قد يكون من الحكمة تركيز الدعم على قطّاعات معيّنة ابتداءً ومن ثمَّ التعميم على باقي المواد والقطَّاعات. واعتبر حوالي 13% من المبحوثين أنَّ إيجاد

[8] لدى الاستفسار من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حول سبب ورود هذه المواد في القطاعات المستهدفة، تبيّن لنا بأنّ هناك بعض المواد كان يتمُّ إنتاجها محليّاً بكميّات كافية تُغني عن الاستيراد والبعض منها كان يتمّ تصديره، إلاّ أنّه بعد الحرب على سورية تراجع الإنتاج المحلي من هذه المواد نظراً لتراجع الطاقة التشغيلية لمعامل إنتاجها إلى حدود تقلُّ عن 30% من الطاقة الممكنة، وبالتالي كان لا بدّ من تحفِّيز هذه المعامل لرفع طاقتها التشغيليّة إلى الحدود القصوى التي تتيح إعادة إنتاج كميّات كافية لحاجة السوق المحلية وللتصدير إن أمكن.

مرجعيَّة واحدة للمستثمرين (مثل نافذة واحدة[9] أو مركز خدمة المستثمر) يقوم من خلالها بالحصول على كافة الوثائق والتراخيص ودفع الضرائب والرسوم وحتى تقديم المشكلات التي يعاني منها لحلها ومتابعتها، هو أولوية وعامل من عوامل نجاح وتطوير البرنامج. وأكدَّ حوالي 22% من المبحوثين أنَّ استمراريَّة توفير حوامل الطاقة هو من أهم عوامل نجاح البرنامج وأحد سبل تطويره.

حادي عشر-نتائج البحث:

توصَّل البحث إلى مجموعة من النتائج متوزعة في عدد من النقاط، وهي:

- **يستهدف البرنامج سلعاً تصنف بحسب طبيعتها إلى مواد خام، ونصف مُصنَّعة ومُصنَّعة، وركَّز على المواد نصف المُصنَّعة.**
- **يستهدف البرنامج سلعاً تُصنف بحسب استخدامها إلى استهلاكيَّة غير معمِّرة، ورأسماليَّة، ووسيطة، وركَّز على المواد الوسيطة.**
- **من عوامل نجاح برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية:**

1. التشاركيَّة في إعداد البرنامج بين الجهات الحكومية المعنيَّة وممثلي القطاع الخاص من اتحادي غرف الزراعة والصناعة.
2. تنوع المحفّزات المُقدَّمة في البرنامج.
3. دعم وتنشيط الصناعة الوطنيَّة من جهتين، الجهة الأولى: دعم توسعة الصناعات القائمة، ودعم ترميم المعامل المُدمرة أو المتضررة بفعل الحرب على سورية. والثانية: دعم البرنامج لإقامة صناعات جديدة غير موجودة في سورية سابقاً، وبالتالي يُسهم في توطين هذه الصناعات محليّاً.
4. تنشيط إقامة صناعات سلاسل القيمة المُضافة والعناقيد الصناعيَّة، خاصةً لناحية دعم قطاعات صناعية متكاملة كقطاع الصناعات النسيجية وقطاع الصباغة.

[9] مع العلم أنَّه تمَّ سؤال المستثمرين والصناعيين عن فعالية النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار عند طرح هذا المقترح، فكانت الإجابة بوجوب مراجعة المستثمرين لجهات أخرى غير النافذة الواحدة الموجودة في هيئة الاستثمار وبالتالي عدم فعاليتها بالشكل المطلوب.

5. دعم وتنشيط الزراعة المحليّة، حيث استهدف البرنامج عدداً من الزراعات إضافةً إلى استهدافه للصناعات المساعدة لتنشيط الزراعة مثل استهداف صناعة مستلزمات الريّ الحديث، وصناعة عدد من الأدوية البيطريّة، وصناعة الأسمدة وعدد من المبيدات الزراعيّة.
6. استغلال موارد الاقتصاد المحلي الطبيعيَّة (مثل دعم إقامة صناعات الحليب المجفف، الألواح الزجاجيَّة، والطَّاقة المتجددة كالعنفات الريحيّة والألواح الكهرضوئية والسخانات الشمسية وغيرها).
7. نقل التكنولوجيا الحديثة لناحية استيراد الخطوط الإنتاجيَّة والآلات اللازمة لإقامة الصناعات المُستهدفة.
8. تشغيل اليد العاملة السوريَّة، وإعادة تأهيلها وتدريبها على الخطوط الإنتاجيَّة الجديدة.

- **من معوِّقات العمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية:**

1. عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والحصار والعقوبات الاقتصاديَّة أحادية الجانب المفروضة.
2. طبيعة البيئة الاستثماريَّة السوريَّة الحاليَّة المُنفِّرة للاستثمار، من ناحية التشريعات القانونية المتقادمة والتي تحتاج إلى تطوير، ومن ناحية التعقيدات الإجرائيّة والروتين، ومن ضعف القدرة الشرائيَّة لدى المستهلك المحلي، وزيادة التذبذبات بشكل كبير في أسعار الصرف.
3. عدم تكامل العمل الحكومي لناحية إصدار تعاميم وقرارات تعوِّق العمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات الذي تسعى الحكومة في نفس الوقت لإنجاحه (مثل تعاميم المصرف المركزي المتعلِّقة بإيقاف تمويل المستوردات، إيقاف منح القروض وغيرها).
4. عدم الترويج الكافي للبرنامج (حيث لا يوجد معلومات كافية عنه على مواقع الإنترنت الحكوميَّة أو على وسائل التواصل الاجتماعي)، إضافةً إلى ضعف التواصل مع اتحادي غرف الزراعة والصناعة، والصناعيين بشكل خاص.

5. عدم وجود آليّة متابعة واضحة لمتابعة وتقييم العمل بالبرنامج، ولمتابعة المستثمرين وأعمالهم على أرض الواقع.
6. تعدد المرجعيات والجهات التي يتوجب على المستثمر أو الصناعي مراجعتها لأي أمر متعلقّ بصناعته.
7. التعقيدات الإداريَّة والبطء في إصدار التراخيص اللازمة لإقامة الصناعات.
8. عدم معرفة فروع البنوك بمضمون الاتفاقية الموقعة بين إدارات هذه البنوك وبين هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بخصوص برامج دعم أسعار الفائدة، نظراً لعدم جدِّية إدارات هذه البنوك بالترويج لبرامج دعم أسعار الفائدة.
9. المدة الزمنيَّة الطويلة التي يستغرقها المستثمر في تحضير ملفه الائتماني للحصول على موافقات لجان القروض ومن ثم الحصول على القرض، مما يؤدي إلى حرمان شريحة كبيرة من المستثمرين من الاستفادة من برامج دعم أسعار الفائدة.
10. صعوبة التحويلات الماليَّة وخاصةً بعد الخلل الاقتصادي الأخير في لبنان، وصعوبة توفير القطع الأجنبي لتمويل المستوردات من الخطوط الإنتاجيَّة والمواد الأوليَّة.
11. تهريب المواد والمنتجات الأجنبيَّة وغزوها للأسواق المحليَّة بكميات كبيرة، الأمر الذي يتسبب بعدم قدرة المنتج المحلي الناشئ على الدخول في المنافسة.
12. عدم توفر حوامل الطَّاقة بشكل مستمر ومنتظم، الأمر الذي يُهدِّد استمراريَّة عمل الصناعات القائمة، ويمنع قيام صناعات جديدة.
13. عدم وضوح بعض القرارات المتعلقة بالبرنامج للمستثمرين.

- **من النتائج المتوقعة للعمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية:**

1. زيادة الاعتماد على الذات، وإقامة صناعات تلبي احتياجات المستهلك المحلي.

2. تنشيط الدورة الاقتصاديَّة والإنتاجيَّة، وزيادة الاستثمار على المستوى الكلي، وتخفيف الاختلالات البنيويَّة التي يعاني منها الاقتصاد السوري.
3. زيادة في الطلب على القطع الأجنبي في المرحلة الأولى للعمل به (وهي المرحلة اللازمة لإقامة وتأسيس الصناعات الجديدة واستيراد الخطوط الإنتاجيَّة والآلات)، وزيادة في قيمة فاتورة المستوردات لنفس الفترة.
4. انخفاض الطلب على القطع الأجنبي على المدى المتوسط للعمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات وتحقيق وفر منه، وتخفيف قيمة فاتورة المستوردات لنفس الفترة.
5. زيادة كميّة في الإنتاج المحلي، وخاصةً منتجات الصناعات القائمة.
6. طرح منتجات نوعيَّة جديدة مُصنَّعة محليّاً في الأسواق المحليَّة.
7. زيادة الصادرات السورية إلى الدول الصديقة والمجاورة (في حال تم اعتماد مبادئ ومعايير واضحة تضمن جودة المنتجات المُستهدفة).
8. تخفيض نسب البطالة المحليَّة بشكل واضح، وتحسين المستوى المعيشي لعدد من العائلات السورية.
9. تخفيض الزمن اللازم للإنتاج وبالتالي التخفيف من الاختناقات الحاصلة في بعض المواد (مثل الاختناقات التي تحصل في توفر المبيدات الزراعية).
10. تخفيض التكاليف الإنتاجيَّة، وبالتالي توفير المنتجات المُصنَّعة محليّاً بأسعار أقل من أسعار المواد المستوردة.
11. زيادة التنمية المحليَّة في مختلف المحافظات السوريَّة، لتوزع الصناعات على المدن الصناعيَّة في مختلف المحافظات.
12. تنشيط الصناعات الصغيرة والمتوسطة المُكَمِّلة لعمل الصناعات المُستهدفة في البرنامج.

- **تختلف الجاذبيَّة الاستثماريَّة للمواد المُستهدفة، حيث تعتبر بعض المواد جاذبة للاستثمار بشكل كبير مثل: الحليب المجفف وحليب الأطفال- مستلزمات الريّ الحديث-الألواح الزجاجيّة-بعض أنواع الصناعات**

النسيجيَّة كالأقمشة المصنَّرة والخيوط، في حين تعتبر بعض المواد غير جاذبة للاستثمار مثل: الجرارات الزراعيَّة.

- **تختلف المدة الزمنيَّة المتوقعة لتحقيق نتائج برنامج إحلال بدائل المستوردات في الزراعة عنها في الصناعة، وفي الصناعة القائمة عن الصناعة الجديدة، حيث تصل المدة الزمنيَّة المتوقعة لتحقق نتائج البرنامج على مستوى الزراعة من ثلاث سنوات إلى حوالي خمس سنوات.**

وفي حين تحتاج الصناعات القائمة والتي تحتاج إلى ترميم أو توسعة إلى حوالي سنة ونصف إلى سنتين لتحقيق النتائج المتوقعة منها، فإنَّ الصناعات الجديدة ستحتاج إلى ثلاث سنوات على الأقل كي تحقق النتائج المتوقعة منها.

ثاني عشر-التوصيات:

استناداً إلى ما توصَّل إليه البحث من نتائج، توصي الباحثة بما يلي:

1. **إعلان البرنامج كرؤية وطنيَّة جامعة للسوريين، والعمل على ترويجه إعلامياً بالشكل الذي يتناسب مع المطلوب منه تحقيقه، وتوفير المعلومات المطلوبة وإتاحتها لجميع المستثمرين، فالمُستهدف المباشر من البرنامج هم المستثمرون والصناعيون والزراعيون، ولكن المستهدف غير المباشر هو المواطن، والذي ستنعكس نتائج هذا البرنامج عليه بشكل رئيسي سلباً أو إيجاباً تبعاً لنجاح أو عدم نجاح البرنامج، ولهذا لا بدَّ من العمل على رفع مستوى وعي المواطنين بأهميَّة هذا البرنامج وأهميَّة دعمهم للإنتاج والمنتجات المحليَّة، ومكافحة المُهرَّب من المنتجات الأجنبيَّة.**
2. **العمل على تكامل القرارات الحكوميَّة، ومنع وجود تناقضات بينها.**
3. **استثناء المواد والقطَّاعات المُستهدفة في البرنامج من تعاميم وقرارات المصرف المركزي.**

4. إيجاد لجنة تتمتع بالصلاحيَّات والسلطات اللازمة لتسيير أعمال المستثمرين وتذليل الصعوبات التي تواجههم، ودعمهم بكلِّ ما يلزم لإقامة صناعاتهم، ولمتابعة تنفيذ البرنامج على النحو المأمول منه.
5. زيادة التواصل مع المستثمرين والصناعيين الوطنيين الموجودين داخل الجمهوريَّة العربيَّة السوريَّة، والموجودين في بلاد الاغتراب، وتحفِّيزهم ودعمهم للاستثمار في سوريَّة، وتزويدهم بالمعلومات اللازمة لإقامة الصناعات المُستهدفة في البرنامج.
6. توحيد المرجعيَّة بالنسبة للمستثمرين بشكل عام، وتبسيط الإجراءات المُقدَّمة لهم من تراخيص وموافقات، واختصار المدة الزمنيَّة اللازمة لحصولهم على هذه الموافقات والتراخيص وتحديدها وإعلانها للجميع.
7. توضيح بنود الاتفاق الإطاري المُوقع بين هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات وبين البنوك والمصارف العامة منها والخاصة لكافة الفروع، وتوجيه المصارف لترويج برامج دعم أسعار الفائدة للمتعاملين معها.
8. وضع حد أعلى للفوائد التي يمكن للمصارف العامة منها والخاصة اقتطاعها، منعاً لاستغلال الدعم المُقدَّم للمستثمرين وحرمانهم من الاستفادة منه بشكل حقيقي وفعّال.
9. الاتفاق مع المصارف العامة والخاصة على آليَّة لتسريع الحصول على موافقات القروض للمواد المُشملة في برنامج إحلال بدائل المستوردات.
10. دراسة أسباب عدم جاذبيِّة بعض المواد المُستهدفة في البرنامج، وإيجاد الآليَّة المناسبة لتحفيز الاستثمار فيها، ودراسة كيفيِّة تسريع إقامة الصناعات للمواد الأكثر جاذبيَّة للوصول إلى النتائج بشكل أسرع فيها.
11. وضع آليَّة واضحة ومُعلنة لضمان جودة المنتجات المُنتجة من المواد والقطَّاعات المُستهدفة في البرنامج، تتضمن (المعايير المُعتمدة لجودة كل مُنتج، وآليِّة قياس هذه الجودة، وتحديد الجهة المسؤولة عن تحديد مدى

مطابقة المنتجات لمعايير الجودة المطلوبة)، مع إمكانيِّة منح المستثمرين فترة تجريبيَّة محددة المدة عند بداية الإنتاج لتحسين جودة منتجاتهم.

12. وضع برامج دعم وتحفّيز الصادرات لمنتجات المواد والقطَّاعات المُستهدفة في برنامج إحلال بدائل المستوردات، وربط الدعم المُقدَّم في هذه البرامج بالقيمة المُضافة الأعلى، والتمييز بين القطاعات والمواد بالدعم التصديري المُقدم وذلك لتحفّيز إقامة صناعات استراتيجيَّة مثل قطاع صناعات الطَّاقة المتجددة.

13. التواصل مع كبار المستثمرين والمغتربين وتشجيعهم للاستثمار في إنتاج السلع الرأسماليَّة المُستهدفة.

قائمة المصادر والمراجع

[1] KRUGMAN,P; OBSTFELD,M; MELITZ,M, 2018 - International Trade Theory and Policy. Pearson, 11th edition Global edition, 367 p.

[2] ALASHKAR,A, 2016– Substitution Policy of the Palestinian Imports An Application to Some of the Palestinian Products. Gaza: Alazhar University, 152p. (In Arabic)

[3] SHAHEEN,M, 2018- International Trade And Its Impact on Foreign Trade for Arab Countries. Homysra, 1st edition Egypt, 294p. (In Arabic)

[4] ALQRINAWI,G, 2006- The Ability of Food Industry Sector In Imports Substitution "Case Study of Gaza Strip". Gaza: Islamic University, 270p. (In Arabic)

[5] HAMEEDAH,S, 2018- The Effect of the Import Substitution and Export Promotion on Economic Activity In Sudan: Giad Company Motor (2001-2015). Sudan: Aljazeera University, 75p. (In Arabic)

[6] ADEWALE,A, 2017- Import Substitution Industrialization and Economic Growth-Evidence from the group of BRICS Countries, ScienceDirect Future Business Journal,3 (2017), 138-158.

[7] BELOBRAGIN,V; BURAK,P; ZORKINA,T; ROSTANETS,V; MAGOMEDOV,S, 2016- Topical Issues Of The Theory and Practice Of Import Substitution In The Russian Federation, International Journal Of Economics And Financial Issues, 6 (S2), 14-23.

المواقع الإلكترونية

https://unstats.un.org/unsd/tradekb/Knowledgebase/50018/Harmonized-Commodity-Description-and-Coding-Systems-HS

https://unstats.un.org/unsd/classifications/Econ/ISIC.cshtml

https://unstats.un.org/unsd/trade/sitcrev4.htm

الملاحق

قائمة المواد والقطاعات المُستهدفة في برنامج إحلال بدائل المستوردات

المادة/ القطاع	المادة/ القطاع
الأدوية النوعية و الاستيرادية – المتممات الغذائية و الصيدلانية (وفقاً لاشتراطات وزارة الصحة).	الأجهزة و الأدوات و المستلزمات و المستهلكات الطبية ومستلزمات الصناعة الدوائية من الزجاج اللازم لتعبئة الأدوية
قطاع الصناعات النسيجية (الخيوط – الأقمشة بأنواعها – النسيج الالي و التريكو – السجاد–لموكيت).	قطاع الصباغة كمكمل لقطاع الصناعات النسيجية.
قطاع مكونات الطاقات المتجددة، والذي يشمل: العنفات الريحية–الألواح الكهرضوئية–السخانات الشمسية..الخ	قطاع الورق بأنواعه: الفلوتينغ–الدوبلكس–تيست لاينر– وايت توب–سايزينغ–نصف الكيماوي–الورق الصحي..الخ
قطاع الدواجن.	مستلزمات الري الحديث.
الجرارات الزراعية.	قطاع التجهيزات المنزلية
أدوات المائدة والمطبخ بأنواعها.	الخميرة.
الحليب المجفف – حليب الأطفال.	النشاء.

القطر الصناعي.	القوارير الزجاجية.
ألواح الزجاج.	ألواح الفورميكا.
أجهزة الإنارة.	البطاريات.
إعادة تدوير البطاريات التالفة.	الإنفيرترات.
بعض أنواع الآلات.	بعض أنواع قطع تبديل السيارات.
الزيوت المعدنية – زيوت التشحيم.	الإطارات.
عبوات الألمنيوم القاسية.	عبوات الألمنيوم متوسطة القساوة.
تيوبات الألمنيوم اللازمة للصناعات الدوائية.	كابلات الألمنيوم.
قضبان الألمنيوم.	ألواح الألمنيوم المدمجة.
الطلائح البلاستيكية.	السيراميك.
الغرانيت.	الرخام.
الاسمنت اللاصق.	الفلدسبار.
الأحذية – الأنعال.	عبوات البريفيوم والسدادات.
حمض السلفونيك.	الألكيد ريزين – البولي فينيل أسيتات – الستيرين أكريليك.
ألكيل البنزين.	الفريت.
بعض أنواع الأدوية البيطرية.	بعض أنواع المبيدات الزراعية – الأسمدة.
الذرة الصفراء العلفية.	السمسم.
البذور الزراعية (من أنواع عديدة لزراعات صيفية وشتوية من خضار وفواكه)	البنتونيت

استمارة أسئلة المقابلة التي أُجريت مع المعنيين بالبرنامج

1. ماهي نقاط قوة برنامج إحلال بدائل المستوردات؟ وماهي نقاط ضعفه؟
2. هل تعتبر المحفزات المقدمة في برنامج إحلال بدائل المستوردات كافية وفعالة لجذب المستثمرين؟ ولماذا؟
3. هل يُشكّل برنامج دعم سعر الفائدة حافزاً للمستثمرين بشكله الحالي؟ ماهو المقترح البديل؟
4. هل تعتبر حوافز المنطقة الصناعية فعالة وكافية للمستثمرين؟ ولماذا؟
5. ما هي مخاوف المستثمرين حول برنامج إحلال بدائل المستوردات؟
6. ما هي النتائج المتوقعة من تطبيق برنامج إحلال بدائل المستوردات:

أ. هل سيحقق برنامج إحلال بدائل المستوردات وفراً في القطع الأجنبي؟

ب. هل سيخفف برنامج إحلال بدائل المستوردات من فاتورة الاستيراد؟

ت.هل سيحقق برنامج إحلال بدائل المستوردات زيادة في الإنتاج المحلي؟

ث.نتائج أخرى غير مذكورة سابقاً.

7. ما هو المدى المنظور لتحقق نتائج برنامج إحلال بدائل المستوردات على أرض الواقع (ماهي المدة الزمنية المتوقعة لتحقق نتائجه)؟
8. هل يمكن لبرنامج إحلال بدائل المستوردات أن يحقق الاكتفاء الذاتي لسورية من ناحية المواد والقطاعات المُستهدفة؟
9. ما هي المواد الأكثر جاذبية للمستثمرين في برنامج إحلال بدائل المستوردات؟ وماهي المواد الغير جاذبة؟
10. كيف يمكن أن يساهم برنامج إحلال بدائل المستوردات في دعم وتعزيز التصدير؟
11. ما هي ملاحظاتك حول برنامج إحلال بدائل المستوردات؟ وماهي رؤيتك لتطوير البرنامج؟

نموذج عن تصنيف إجابات المقابلة (نقاط القوة والضعف-مخاوف المستثمرين)

1. تصنيف إجابات نقاط القوة

م	التصنيف العام	التصنيف	م	التصنيف العام	التصنيف
1	فكرة البرنامج وطريقة إعداده ومحفزاته	فكرة البرنامج + محفزاته + التسهيلات + دراسة السلع بشكل مدروس وليس عشوائي	7	تشكيل صورة عن واقع الصناعة السورية	تشكيل صورة متكاملة عن الواقع الراهن للصناعات السورية
2	استغلال موارد الاقتصاد السوري	استغلال طاقات الاقتصاد السوري والموارد الموجودة فيه وتشجيع الصناعات المعتمدة على مواد أولية محلية/ توفر مقومات نجاح البرنامج من الموارد الطبيعية واليد العاملة والخبرة	8	فرض السياسات الحمائيَّة	اعتماد السياسات الحمائيَّة/منع استيراد المنتجات المماثلة لمنتجات المصنعة محلياً/ منع استيراد الكماليات/ تخفيض الرسوم الجمركية

		المطلوبة/ استهداف الزراعات في البرنامج وما يتعلق بها من صناعات			
3	أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (توفير القطع الأجنبي–تخفيف فاتورة الاستيراد–تشغيل يد عاملة)	**9**	توفير منتجات نوعية ذات جودة عالية قادرة على التنافسية وإمكانية دعمها تصديرياً	إنتاج مواد ومنتجات ذات جودة وقادرة على التنافسية/ تحفيز إنتاج منتجات نوعية في سورية /دعم الصادرات
4	توطين الصناعات وتحفيز الصناعة المحلية وتنشط العناقيد الصناعية	تشجيع الاستثمار لمحلي/تشجيع ودعم الإنتاج المحلي والصناعة الوطنية/ توطين الصناعات المستهدفة/ إقامة صناعات جديدة/توسعة الصناعات القائمة والتي لا تكفي لتلبية الطلب المحلي/ إدخال خطوط إنتاج/ ترميم المعامل/ تحقيق قيمة مضافة في الصناعات المحلية وتشغيل الصناعات المكملة وتنشط العناقيد الصناعية/ تنشيط عمل القطاع العام	**10**	أبعاد سياسية واقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي	أبعاد سياسية (مواجهة الحصار الاقتصادي والصمود)/ أبعاد اقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي وتحسين هيكلية الاقتصاد وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي
5	توفر المواد وانخفاض أسعارها وتحسن	توفير منتجات الصناعات المستهدفة في الأسواق المحلية / انخفاض أسعار المنتجات /تحسين القدرة الشرائية للمستهلك	**11**	لا إجابة	لا إجابة

	القدرة الشرائية				
6	التشاركية بين القطاعين العام والخاص في إعداد لبرنامج	التشاركية بين اقطاع العام والخاص في إعداد البرنامج (وزارات: الزراعة–الصناعة–المالية–التجارة الداخلية–الإدارة المحلية–الاقتصاد والتجارة الخارجية. وممثلي اتحادات غرف الزراعة والصناعة والصناعيين).		أخرى	تتضمن رقم (10+9+8+7+6)

2. تصنيف إجابات نقاط الضعف

م	التصنيف العام	التصنيف	م	التصنيف العام	التصنيف
1	التعقيدات الإدارية والمصرفية وضعف المتابعة والتنسيق	ضعف التنسيق/ ضعف المتابعة مع المشاركين والمستثمرين/ عدم إعلام المشاركين بمستجدات البرنامج–عدم وجود آلية متابعة واضحة للمشملين في البرنامج–بطء التنفيذ والتطبيق لتوصيات وقرارات لبرنامج	5	أسباب قانونية وقرارات المصرف المركزي	قرارات المصرف المركزي في إيقاف القروض والتسهيلات–قرارات إيقاف تمويل المستوردات _المراسيم التشريعية رقم 3 و4 لعام 2020–
		التعقيدات الإدارية والروتين–صعوبة الحصول على التراخيص–التشابكات الإدارية بين الوزارات–تعدد المرجعيات–تعقيد إجراءات المصارف وصعوبة التحويلات المالية– عدم معرفة لبنوك بتفاصيل تطبيق الاتفاق الإطاري بخصوص برامج دعم سعر الفائدة			

2	عدم وضوح معايير الجودة/ التسعير/ منع الاحتكار	عدم التركيز على سعر المنتج في الأسواق–عدم وجود معايير واضحة تضمن جودة المنتجات– عدم قدرة المنتج المحلي على النفاذ للأسواق الدولية والعالمية وتشكيله منتج تصديري قد يؤدي للاحتكار وتوفر منتج محلي رديء	6	ضعف الترويج للبرنامج ومحفزاته وقلة التواصل مع المستثمرين وأسباب أخرى	ضعف الترويج الإعلامي للبرنامج أو على وسائل التواصل الاجتماعي–عدم توفر معلومات تفصيلية عن البرنامج–عدم الترويج للبرنامج في المعارض– عدم ترويج البنوك لبرامج دعم سعر الفائدة– قلة التواصل مع غرف الصناعة والتجارة
					لم يتم إطلاق برامج تحفيزية للتصدير لمواد البرنامج–لم يتم التواصل مع الدول المجاورة وتقدم تسهيلات للتصدير إليها
					المواد والقطاعات المستهدفة لا تلبي حاجة السوق المحلي بشكل دقيق أو حاجة الصناعيين
					اعتماد البرنامج على القطاع الخاص
3	إصدار قرارات حمائية غير مدروسة ومتضاربة	عدم دراسة قرارات منع الاستيراد بشكل كاف–عدم وضوح معايير منع الاستيراد– استيراد منتجات مماثلة للمنتج المحلي بشكل غير مدروس–تقديم تسهيلات لدخول منتجات مماثلة للمصنعة محلياً من الدول الصديقة	7	لا إجابة	
4	أسباب متعلقة بالبيئة الاستثمارية والعقوبات	بيئة استثمارية غير جاذبة– ضعف استقطاب الاستثمار الخارجي–العقوبات الاقتصادية أحادية لجانب–تذبذب أسعار الصرف–عدم استمرارية توفر حوامل الطاقة	8	لا يوجد نقاط ضعف	
		صعوبة توفير المواد الأوليَّة أو عدم إمكانية توفيرها في بعض الأحيان– عدم إمكانية توفير			

		التقانة العالية لإنتاج بعض من المواد المستهدفة			

3. تصنيف إجابات مخاوف المستثمرين

م	التصنيف العام	التصنيف الفرعي
1	عدم استلام المحاصيل من الفلاحين	عدم استلام المحاصيل من الفلاحين
2	عدم استقرار البيئة الاستثمارية	تذبذبات أسعار الصرف
		التضخم
		الركود الاقتصادي
		عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي
		العقوبات الاقتصادية
3	تعاميم وقرارات المصرف المركزي والمرسومين 3 و 4 لعام 2020	تعميم المصرف المركزي بإيقاف تمويل المستوردات
		تعميم المصرف المركزي بإيقاف القروض
		توفير القطع الأجنبي في ظل تعليمات المصرف المركزي والمرسومين التشريعيين 3 و4 لعام 2020
4	قرارات متعلقة بالسياسة الحمائيَّة	تخوف من معاملة الدول المُستهدفة تصديرياً بالمثل (خاصةً اعربية منها) وبالتالي تمنع استيراد المنتجات السورية
		قرارات منع الاستيراد غير المدروسة تسبب في بعض الأحيان توقف بعض المنتجين عن إنتاجهم لعدم توفر المادة الأوليَّة بالجودة المطلوبة
		منح استثناءات لاستيراد نفس المنتج المُصنع
		تهريب المنتجات المماثلة
		عدم وضوح مدى استمرارية السياسة الحمائيَّة
		عدم حماية السوق من المواد المستوردة والمهربة
5	عدم تحقيق المواد والقطاعات المستهدفة للجودة المطلوبة	إنتاج منتجات رديئة/ لا تحقق الجودة المطلوبة أو الموازية لجودة بعض المنتجات المستوردة
7	أسباب قانونية	عدم الاستقرار التشريعي لجهة القرارات المتخذة (قد يصدر قرار بإيقاف العمل بالمحفزات فجأة)
		عدم تطوير التشريعات القانونية

		تعدد التفسيرات للتعليمات والقرارات الحكومية ولقرارات المصرف المركزي
8	تعقيد الإجراءات وتعدد الجهات المرجعية	البيروقراطية وتعقيدات الإجراءات والتراخيص اللازمة لإقامة الصناعات
		تعدد الجهات التي يجب مراجعتها للحصول على التراخيص كاملة
9	قرارات متعلقة بالبرنامج (محفزات+عقوبات)	مدة العامين الممنوحة للمستثمرين لإقامة المشروع
		قرار المصادرة والتغريم المفروض على المستثمر في حال عدم إتمام التنفيذ خلال العامين
		انتهاء مدة الاستفادة من برامج دعم سعر لفائدة مع نهاية العام في حال لم يتم تجديد مدة الاستفادة منه
10	أسباب أخرى	عدم القدرة على استيراد الخطوط الإنتاجية والآلات والمواد الأوليَّة
		الخسارة التي سيتكبدها عدد من التجار الذين هم صناعيون أيضاً في حال منع الاستيراد
		استغلال المضاربين والتجار للبرنامج وحرمان الصناعيين الحقيقيين من فرص الاستفادة منه
		إجراءات إدخال المواد إلى المدن الصناعية–ونقل المواد
		استمرار جائحة كورونا
		توفر حوامل الطاقة
11	لا إجابة	لا إجابة
12	لا يوجد	لا يوجد